الثورة الجزائرية في الأمم المتحدة

الدكتور نورالدين ثنيو – جامعة الأمير عبد القادر – قسنطينة

ملخص

نحن اليوم نقف على مسافة زمنية و نقدية من تاريخ تسجيل القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، نستطيع أن نكتب تاريخ الجزائر السياسي و الدبلوماسي في إرهاصته الأولى فضلا على التاريخ الثوري المسلح، كما أننا نستطيع أن نؤرخ للمؤسسة الأممية التي تطورت من خلال القضايا و المسائل التي كانت تعترضها و تعرض عليها .

إن الهيئة الأممية التي يحكمها ميثاق صدر باسم شعوب العالم كلِّه، تعيّن عليها أن تتشكّل من رحم الصراعات الدولية و الإقليمية و الوطنية. فلم يكن إصدار القرارات المناسبة سواء على مستوى الجمعية العامة أو مجلس الأمن بالأمر الهين، لا بل أنها كانت تعكس الخلافات عميقة بين الدول الكبرى أعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

إن الصراع الفرنسي- الجزائري على صعيد الهيئة الأممية هو صراع بين طرف يريد أن يتمسك بالوضع الاستعمار ي، و طرف يريد أن يتحرر من الاستعمار و يشق لنفسه و لغيره مرحلة جديدة هي مرحلة تصفية الاستعمار ، **و من ثم ، تجاوز الإستعمار مثل ما جرى تجاوز الأنظمة العبودية و الإقطاعية التي توارت دون رجعة**.

الكلمات المفتاحية : الثورة الجزائرية – الأمم المتحدة - الاستعمار الفرنسي – الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية - جبهة التحرير الوطني.

الحركة الوطنية الجزائرية .. البحث عن المرجعية الدولية

مصداقية القضية تعزى في الغالب إلى القدرة على الإخلاص لها و التواصل معها إلى أن تتحقق. فقد كانت الثورة الجزائرية1954 – 1962 **قضية جزائرية قائمة في الوطن و في الخارج، استوفت مع الوقت كافة مواصفاتها و خصائصها و اهتم بها المناضلون الجزائريون و كل أحرار العالم. هكذا، فإن القراءة الجديدة للثورة الجزائرية** تعد محاولة للإطلاع على حقائق و معاني جديدة لهذا الحدث الذي ساهم بقدر وافر في توَجُّه حركة التاريخ إلى الزمن المعاصر بكل دلالات الكلمة، و خاصة عندما

يعني أن التاريخ المعاصر هو تاريخ تصنعه الدول و الحركات التي تتطلع إلى بناء و تأسيس الدول. كان الملمح البارز الذي ساد عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية هو التطلع إلى الاستقلال و التحرر و تقرير المصير ، و كان المشهد في الجزائر هو بمثابة العينة أو المَثَل الذي يجب أن تقتفي أثره شعوب العالم المستعمَر و حركاته الوطنية.

إن مفهوم السيادة هو مفهوم وارد في الفكر السياسي الحديث و قد طبّقته الدول الأوربية على فترات تاريخية متوالية خاصة القرنين التاسع عشر و العشرين، و آن له أن يطبق كذلك في المجتمعات و البلدان التي تعاني الاحتلال و السيطرة الأجنبية. و ظهور تنظيم دولي فوق الأمم و الشعوب سوف يساهم بتقويض أركان النظام الاستعماري و يفتح جبهة أخرى من النضال السياسي و الثوري و المسلح أمام الشعوب المحتلة. فقد أصبح المجتمع الدولي في القرن العشرين يدعو إلى وحدات سياسية و كيانات اعتبارية و قانونية، تأخذ جزءاً كبيراً من شرعيتها، من التنظيم الدولي: عصبة الأمم و هيئة الأمم. ومن هذه الجهة، تكون المنظمة الدولية قد ساعدت بشكل فعّال و حقيقي في تحقيق استقلال الشعوب و بناء كياناتها السياسية. عصبة الأمم، كما هيئة الأمم المتحدة هي تنظيم دوليو عالمي، تضم الدول، ذات بعد كوني لكافة بلدان العالم، و إنساني، لجميع شعوب العالم على اختلاف أجناسهم و أصولهم و دياناتهم. و قد وجدت الشعوب المستعمرة غرضها الوجودي في التماس الشرعية من المنظمة الأممية التي كان مبرر وجوها الأصلي هو حماية السلام و الأمن و صيانتهما، **بينما كان يظهر اللامن و عدم الاستقرار** في البلدان التي تعاني الاحتلال و الإستغلال.

كان شهر ماي 1945، هو شهر خروج العالم كله من ليل طويل لم تشهده الإنسانية من قبل، و في هذه اللحظة بالذات بدأت أول فصول تاريخ جديد، يعني هذه المرة شعوب العالم المستعمَر التي واتتها فرصة نهاية الحرب العالمية و نشأة هيئة الأمم المتحدة لكي تنخرط في صراع مرير ضد الاستعمار بكافة أشكاله الذي تعيق التاريخ لكي يتحوّل إلى التاريخ المعاصر الذي تصنعه الدول و حركات التحرر المتطلعة إلى بناء الدول الحديثة. إن سياق ما بعد الحرب العالمية الثانية له مغزى مكثَّف بالنسبة للثورة الجزائرية، لم يفصح عن كل مكنوناته و دلالاته في لحظته، بل يحتاج الأمر إلى **إعادة قراءة تاريخية** خاصة عندما يتعلق الأمر بالجزائر و فرنسا، أي أن بحث تاريخ الثورة التحررية من الجانبين يفيد في فهم التاريخ المشترك بينهما، فقد كانت فرنسا دولة مستوْطِنة في الجزائر، و كانت الجزائر مستعمَرَة فرنسية، و أن التاريخ الحديث و المعاصر هو السياق الذي تحررت بفضله الجزائر، كما كان

أيضا هو السياق الذي هزمت بسببه فرنسا. و هكذا، فلا يمكن قراءة حدث الثورة بمنأى عن سياقه التاريخي و لا بعيدا عن السياسة الفرنسية، كما أن الثورة هي ذروة ما آلت إليه الحركة الوطنية الجزائرية في كافة تعبيراتها و تشكيلاتها.

ساهمت هيئة الأمم المتحدة[1] في توضيح حقائق التاريخ الاستعمار ي في عصر جديد هو عصر تصفية الاستعمار الذي اتسم بنوعية جديدة في العلاقات الدولية، خاصة الشرعية الدولية، و هي النظرية التي ارتقت إلى مبدأ يحكم الدول و المؤسسات الدولية لحظة ما بعد الحرب العالمية الثانية، و **سارت على منواله** البلدان المحتلة إلى التماسه في وجه الاستعمار و أمام الأمم المتحدة. كما أن وجود الهيئة الأممية ساعد على إعادة قراءة التاريخ الاستعمار ي في سياق مرحلة جديدة قوامها أن هناك **هيئة دولية عهد إليها حفظ السلام و الأمن في العالم.** و عليه، فإن "الحقيقة" التي طالما التمستها السلطة الفرنسية أمام الأمم المتحدة و القاضية بأن المسألة الجزائرية تعد مسألة داخلية و شأنا فرنسيا صرفا لا تعنى بحال الهيئة الأممية: فالجزائر، منذ 1834هي جزء من فرنسا، أي لأكثر من قرن، و لا يمكن ترك أي طرف آخر يتدخل في قضية تخص السياسة الداخلية الفرنسية، و أن الجزائر و ما يجري فيها بسبب الأحداث الأخيرة، بداية من نوفمبر 1954 تخضع للقوانين الفرنسية.

تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، هو تاريخ البحث الدائم عن الاعتراف الشرعي بكيان جزائري قائم على ملامح أمة و شعب و مجتمع. كانت الحرب العالمية الأولى (1914-1918) حدثا تاريخيا غير مسبوق، انتقل العالم بسبب ذلك، من العصر الحديث إلى التاريخ المعاصر. فقد تداعت أحداث الحرب إلى كافة معمورة العالم، كما طالت أثارها و نتائجها كافة بلدان الكرة الأرضية على مختلف الصُّعد و الجوانب و المجالات. إن الحرب الكبرى، كما كان يطلق عليها في ذلك الوقت إلى غاية عام 1939،كانت حربا أوروبية

[1] هيئة الأمم المتحدة هي المنظمة التي جاءت على أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية ، عام 1945بعد ما أخفقت عصبة الأمم (1919-1945)في حفظ السلام فترة عشرينيات و ثلاثينيات القرن العشرين. فقد جرى التفكير في الهيئة الأممية في سياق الحرب ، عام 1943 بمؤتمر سان فرانسيسكو في الولايات المتحدة الأمريكية. أهم هياكل الهيئة ، مجلس الأمن الذي يظم الخمس الكبار ف العالم، و الجمعية التي تضم كل الدول التي استوفت الشرعية الدولية. كان لمضمون ما جاء في ميثاق الأمم المتحدة الدور المحفّز لكافة بلدان العالم في السعي إلى انتزاع الحق في تقرير المصير و استقلال الشعوب المستضعفة و المستعمرة و منها خاصة الجزائر، حيث راح قادة الحركة الوطنية إلى تقديم الدليل تلو الآخر على أن ما يجري في الجزائر احتلال، و أن الجزائر تتوفر على كافة مقومات الأمة التي تستحق أن ترسي دولة حديثة.

في بدايتها و تطّوراتها، لكنها انتهت إلى حرب عالمية، بعد أن اتسعت رقعتها إلى كل شعوب العالم، المستعمِر كما المستعمَر، في أوروبا كما في أمريكا و آسيا و أفريقيا . و قد أسفرت الحرب الكبرى عن نتائج و آثار كبرى، لعلّ أهمها إرساء منظمة دولية جديدة تعمل على حفظ السلام و الأمن في العالم. **وبداية** من مؤتمر السلام في باريس عام 1919، **أصبحت** شعوب العالم تتطلع إلى التحرر و الاستقلال و بناء الدول القومية.

ضراوة الحرب الكبرى و ويلاتها دفع كبار العالم في ذلك الوقت إلى تسخير و إحكام سياسة دولية تُجَنّب الإنسانية حربا أخرى تفلت من أي تحَكُّم، و تقَوّض كل ما بنته البشرية طوال التاريخ . و كانت وثيقة ولْسن Wilsonالمعروفة بالنقاط الأربعة عشر[1]، الوثيقة الأساس التي ساهمت بشكل قوي و فعّال في

---

[1] تقدم الرئيس الأمريكي ودرو ولسن Woodrow Wilsonبالنقاط الأربعة عشر إلى الكونغرس الأمريكي، يوم 8 جانفي العام 1918، في سياق نهاية الحرب العالمية كمبادرة منه لترتيب الوضع العالمي ما بعد الحرب. و كانت هذه المبادرة هي الإطار المرجعي الذي اسند إليه زعماء العالم في مؤتمر السلام في باريس، ثم صارت الوثيقة المرجع في إرساء علاقات دولية جديدة في إطار من تنظيم دولي جديد أطلق عليه عصبة الأمم société des nations . و قد جاءت النقاط الأربعة عشر على النحو التالي:

- تقوم العلاقات الدولية على مواثيق عامة، و تكون المعاهدات علنية و غير سرية.
- تأمين حرية الملاحة في البحار خارج المياه الإقليمية في السلم و الحرب، إلا ما ينص عليه الاتفاق الدولي خلاف ذلك.
- إلغاء الحواجز الاقتصادية بقدر الإمكان، و إيجاد المساواة بين الدول المتعاونة في المحافظة على السلام.
- تخفيض التسلح إلى الحد الذي يكفل الأمن الداخلي.
- وضع إدارة عادلة للمستعمرات تنفّذ ما يحقق مصالح سكانها.
- الجلاء عن الأراضي الروسية كلها و التعاون مع أي حكومة روسية يختارها الشعب,
- الجلاء عن أراضي بلجيكا و تعميرها.
- الجلاء عن فرنسا و رد الألزاس و اللُّورين و تعمير ما خرب منها بسبب الحرب.
- إعادة النظر في حدود ايطاليا بحيث تضم جميع الجنس الإيطالي.
- منح القوميات الخاضعة للإمبراطورية النمساوية حق تقرير مصيرها.
- الجلاء عن صربيا و رومانيا و الجبل الأسود، و إعطاء صربيا منفذا إلى البحر و إقامة علاقات جديدة بين دول البلقان كافة، مبنية على أسس قومية و تاريخية، و ضمان حريتها السياسية و الاقتصادية.
- ضمان سيادة الأجزاء التركية و إعطاء الشعوب الأخرى غير التركية التي تخضع لها حق تقرير المصير، و حرية المرور في المضايق لجميع السفن بضمان دولي.
- بعث الدولة البولندية بحيث تضم كل العنصر البولندي، و إعطائها منفذا على البحر و ضمان استقلالها السياسي و الاقتصادي دوليا.
- إنشاء عصبة الأمم.

تحديد مقوّمات السياسة الدولية الجديدة و خاصة منها مبدأ تقرير المصير و الاحتكام إلى مؤسسة دولية جديدة عرفت بعصبة الأمم و مقرُّها مدينة جنيف، **مركز** العالم . في سياق ذلك التاريخ المعقد و المأزوم شَرَعَت الشعوب المستعْمرَة عبر رموزها السياسية و مثقفيها و محاربيها إلى الكفاح الوطني من أجل التَّحرر و الاستقلال، و راحت تشكل الحركات الإصلاحية و الوطنية من أجل الاعتراف بها ككيانات وطنية ذات سيادة تستحق أن تكون عضوا في المجتمع الدولي الآيل إلى التَّشَكُّل و التَّكْوِين.

كانت الجزائر مستعمَرة فرنسية، و كان الأهالي الجزائريون من الشعوب التي شاركت في الحرب الكبرى دفاعا عن **الإمبراطورية الفرنسية** ، و من وحي و أتون هذه التجربة التاريخية في حياة الجزائريين اجترح بعضهم النضال و الكفاح السياسي للمطالبة بالإصلاحات السياسية و الاقتصادية أو بتحقيق الاستقلال الوطني.ومنذ تلك الحقبة المدلهمّة في حياة الجزائريين و العرب و العالم، لم ينقطع الجزائريون عن النضال و الكفاح السياسي ثم المسلح عن المطالبة بالاعتراف الدولي بالكيان الجزائري كأمة، مجتمع و دولة. فقد كانت الحركة الوطنية الجزائرية تمتلك الوعي بحقيقة السيادة و على دراية بمفاهيم السلطة و الاستقلال و الدولة... التي بلورها الفكر السياسي الحديث و المعاصر. كانت الحركة الجزائرية تتحرك من قلب الحدث و من صلب التجربة التاريخية الحديثة، تناضل و تكافح سلطة استعمارية غاشمة، و أي انتصار عليها يساعد على دفع بقية الشعوب المستعمَرة إلى النهوض و الشروع في المطالبة بالحقوق و الحريات والسيادة الوطنية.و لعلّ هذا الدور الذي اضطلعت به الحركة الوطنية الجزائرية بعد الحرب الكبرى هو الذي سوف يساهم بعد الحرب العالمية الثانية في توكيد حق الشعوب في النضال كأفضل سبيل إلى استعادة الاستقلال أو تحقيق شرعية بناء الدولة القومية الحديثة.

حَفِل سّجل التاريخ السياسي الجزائري طوال وجود الحركة الوطنية بمبادرات إلى المؤسسات الدولية و التماس منها حق تقرير المصير و الاعتراف الشرعي بالاستقلال. و من المبادرات المبكرة في مجال المطالبة بحق الاعتراف بالكيان السياسي و تحقيق المصير **هذه الرسالة/ المذكرة التي بعثت بها اللجنة الجزائرية التونسية إلى لجنة تحضير مؤتمر السلام قبل انعقاده يوم 18 جانفي العام 1919 موجهة إلى الرئيس الأمريكي ولسن بالذات**. تذكر الرسالة التي كتبت باللغة الفرنسية، بوحدة الشعبين التونسي و الجزائري عبر التاريخ الطويل، و لم ينقطع كفاح الشعبين ضد الاستعمار الفرنسي منذ أن وجد في الجزائر العام 1830 و في تونس العام 1882، بل زاد الكفاح السياسي بسبب الوعي الذي امتلكته النخبة السياسية و المثقفة في كلا البلدين. و الرسالة/ المذكرة طويلة، تذكِّر **بالأوضاع**

السياسية و الوقائع التاريخية التي تسوّغ كل الحق للشعبين بالمطالبة بالاستقلال، و تختم بهذه الفقرة المكثفة حول غرض اللجنة الجزائرية التونسية من التماس مؤتمر باريس كهيئة عليا من أجل تحقيق مطالب الشعبين التونسي و الجزائري :" إن هذا الوضع - حرمان الشعبين التونسي و الجزائري من حقوقهم الشرعية – يجب أن ينتهي، و أن سكان شمال أفريقيا يجب أن يتحرروا من الهيمنة التي فُرِضَت و كُرِّست بالقوة الغاشمة. إن الشَّعبين الجزائري و التونسي ضحَّيا بدمائهما في هذه الحرب، كما ساهما في تحرير فرنسا و بلجيكا و تحرير الشعوب المسحوقة و المحرومة. أليس من العدل أن يخرج الشعبان الجزائري والتونسي من القمع ويتحررا من هيمنة القوة ؟ فقد شاركا، منذ اللحظة الأولى في الحرب العالمية، و من حقهما أن يشاركا في صنع السلام. و هل من العدل منعهما من أن يرسلا ممثلين عنهما إلى مؤتمر السلام من أجل المطالبة بتحرريهما، في الوقت الذي نجد بعض البلدان مثل صربيا، بولونيا، تشيكوسلوفاكيا و يوغوسلافيا .. و الذين سعينا إلى تحريرهم، لهم الآن ممثلين في هذا المؤتمر ؟

يطالب الشعبان الجزائري و التونسي ب الاستقلال التام. و يلتمسان من الضمير العالمي الإعتراف بحقهما في تقرير مصيرهما بكل حرية، و يتوجه بمطالبهما الشرعية إلى مؤتمر السلام الذي سينعقد في غضون الأيام القادمة من أجل إعادة رسم خارطة العالم و صياغة المبادئ الجديدة من أجل صيانة حقوق و شرف الشعوب"[1].

بعد أن هُزمت ألمانيا و حلفاؤها في الحرب العالمية الأولى، عُقد مؤتمر باريس عام 1919 لرسم مرحلة السلام القادمة في أوروبا و العالم، على أمل تسخير كل ما يلزم لتفادي حروب في المستقبل. فقد هيمنت على المؤتمر فلسفة و مبادئ الرئيس الأمريكي وِلْسُن، خاصة ما عرف بالنقاط الأربعة عشر. و في هذا السياق تقدم **الأمير** خالد برسالة إلى الرئيس الأمريكي الممثل للقوة العالمية الجديدة: الولايات

[1] أُرسلت هذه الوثيقة بعنوان "مذكرة موجهة إلى مؤتمر السلام من طرف اللجنة الجزائرية التونسية، جانفي 1919." و الوثيقة، على النحو الذي صيغت بها، تكشف بوضوح درجة الوعي السياسي الذي امتلكه التونسيون و الجزائريون في ذلك الوقت، كما تؤشر على بداية سليمة لإجتراح حركات وطنية تطالب بالسيادة و الاستقلال. وقّعت على الوثيقة الشخصيات التالية :

- الشيخ صالح الشريف التونسي، مدرّس بجامع الزيتونة، تونس.
- الشيخ الخيضر بن الحسين، مدرس بالزيتونة، تونس.
- الشيخ محمد مزيان التلمساني، مدرس، تلمسان.
- محمد الشابي التونسي.
- محمد براز الجزائري.
- محمد بن علي الجزائري.

و للإطلاع على النص الكامل من هذه المذكرة، يمكن العودة إلى Claude Collot et Jean-Robert Henry, « *le mouvement national algérien (textes 1912-1954)* », 2e éd., (O.P.U, Alger, 1981), P.25-29.

المتحدة الأمريكية، و عرض عليه المسألة الأهلية، و قضية الجزائر، ككيان يعاني الاحتلال و الاستعمار، بالمعنى الذي تشير إليه النقاط الأربعة عشر، المتضمنة إمكانية تجاوز العصر الاستعماري عبر مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها. جاء في رسالة خالد إلى الرئيس الأمريكي:"إننا نطالب بإرسال مندوبين عنَّا، نقوم باختيارهم من أجل تقرير مصيرنا في المستقبل، تحت رعاية عصبة الأمم. و إن النقاط الأربعة عشر حول السلام العالمي، يا سيادة الرئيس، التي صَادَقت عليها و تَبَنَّتها القوى الوسطى و الحلفاء، يجب أن تؤخذ كأرضية من أجل إنعتاق الشعوب الصغيرة و تحررها، دون تمييز في العرق و لا في الدين[1] ". و التوجه إلى الرئيس الأمريكي على هذا النحو، ينم عن قيام الأمير بالتماس طرف آخر أعلى، يدعوه إلى التجاوب مع مطلب الجزائريين، بعد أن أعياه خطاب المطالب إلى الإدارة الاستعمارية والسلطة العليا في باريس.

الشرعية الدولية و حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره

تمخضت فترة مابين الحربين، ثم ما تلا مباشرة الحرب العالمية الثانية عام 1945 عن مجموعة من الوثائق الدولية، حاولت أن تخاطب الضمير الإنساني و تُشَرّع لكافة شعوب و دول العالم، و كانت ترمي إلى صياغة قانون دولي عام يحكم علاقات أمم و دول المجتمع الدولي الجديد. في ذات الوقت رافقت هذا المنحى الجديد خطابات و أدبيات و شروحات فقهية و قضائية تُوَضِّح المعاني الجديدة التي تنطوي عليها مفردات القانون الدولي الجديد، في ضوء العرائض و الشكاوى و التَّظَلمات التي تقدمت بها منظمات المقاومة و تحرير الشعوب المستعمَرة. فلم يعد القانون الدولي قاصرا على الأمم المتطورة و القوية، التي لها القدرة على التصرف خارج حدودها القارية، بل صارت الأمم و الشعوب الصغيرة أيضا لها القدرة على فهم و تقديم ما يشفع مطالبها من أجل الحق في إقامة الدولة الحديثة، وفق ما تقتضيه متطلبات الحياة السياسية الحديثة و المعاصرة.

ظهرت هيئة الأمم المتحدة العام1945، كنهاية للحرب العالمية و بداية لعملية السلام في العالم، عبر البحث و التماس مبادئ و أسس الشرعية لتبرير وجود الدول في العالم و تعزيزها من أجل استحقاق مكانتها في المجتمع الدولي الآيل إلى التَّشَكل. و من النتائج المهمة التي رافقت نشأة هيئة الأمم و نشاطها اللاحق زيادة حدّة الوعي السياسي و القانوني بقيمة الاستقلال، الحرية و السيادة التي صارت تمارس على إقليم له حدود شرعية دولية سواء على اليابسة أو الأجواء أو المياه أيضا. و قد كان نصيب

[1] أنظر ترجمة المؤرخ سعد الله أبو القاسم لهذه العريضة و تعليقه عليها في كتابه، **أبحاث و أراء في تاريخ الجزائر**، (ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986)، ص49-61.

الجزائر ، خاصة على صعيد الشعب و نخبة الحركة الوطنية و الإصلاحية كبيرا جدا : أحداث مايو/أيار 1945 و تداعياتها على سياسة فرنسا الاستعمارية، و بداية أفول الإمبراطوريات الاستعمارية.

كانت حركة انتصار الحريات الديمقراطية[1]، أكثر التنظيمات الحديثة التي سعت بإلحاح شديد إلى أن تبحث لنفسها عن موقع ضمن الحركات الوطنية في العالم، التي ترنو إلى الاستقلال و بناء الدولة الحديثة.فقد قدمت مجموعة من الوثائق السياسية[2] كشفت فيها عن فضائح الوجود الاستعمار ي الفرنسي في الجزائر، و حللت و خَلُصَت مع التبرير إلى أحقية الشعب الجزائري، في السياق الدولي التي خلفته الحرب العالمية الثانية، في الاستقلال، الشرط الذي لا بد منه، من أجل بناء مؤسسات الدولة الجزائرية الحديثة. و كان أهم مسوغ قدمته حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وجود أمة جزائرية قائمة على ما تعارفت عليه وحدات المجتمع الدولي طوال النصف الأول من القرن العشرين: فالظاهرة الاستعمارية في الجزائر، عملت أكثر على إفراز التباينات و الفروقات و الاختلافات بين الجزائريين المسلمين و بين الفرنسيين، و لم تستطع فرنسا، خلافا لما زعمت[3]، أن تستدرج الجزائريين إلى الحياة الحضارية و المدنية الحديثة، بل وسّعت البون بين المجتمعين إلى حد الاحتكام إلى العنف و الثورة.فهذا الاختلاف الجوهري، هو قِوَام شرعية استقلال الجزائريين لإدارة شؤونهم العامة بأنفسهم.

---

[1] تنظيم سياسي ، ظهر عام 1946 كغطاء شرعي لحزب الشعب الجزائري المحظور. كان زعيمه دائما السيد مصالي الحاج إلى غاية 1954، بداية الثورة التحريرية. نشب خلاف عام 1953 في ما عرف النزاع بين المصاليين مناضلي الخارج و المركزيين مناضلي الداخل. مثل حزب انتصار الحريات الديمقراطية لتيار النزعة الوطني nationaliste في الحركة الوطنية الجزائرية.

[2] المقصود، مجموعة الوثائق التي صاغها المجلس المركزي للإعلام و الوثائق التابع لحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية في الجزائر، عام 1951، في سياق دولي لما بعد الحرب العالمية الثانية، و الآثار و التداعيات السياسية و القانونية التي رافقت العلاقات الدولية، خاصة مسألة الشرعية الدولية، حيث عمد حزب مصالي الحاج إلي تقديم ما يشفع للجزائر أن تحوز على استقلالها الذي يؤهلها إلى إرساء الدولة الجزائرية الحديثة.و قد وردت سلسلة الوثائق تحت عنوان المشكلة الجزائرية، على النحو التالي: *Le problème algérien, 1-Considérations générales, 31p.2-le mouvement national algérien, 46p.3- politique d'obscurantisme, 45p. 4-atteinte à l'Islam, 31p. 5-l'exploitations économiques, 50p.6- Atteinte aux droits de l'homme 63p. Appel aux nations unis, 48p. ;* Commission centrale d'information et de documentation du mouvement pour le triomphe des libertés démocratiques en Algérie, 1951.

[3] **لاحظ** ،مجموعة المزاعم الكاذبة التي شيّد عليها الفرنسيون مشروعهم في الجزائر، كما وردت في وثيقة الاعتبارات العامة، و هي مزاعم ستة : **1 المهمة الحضارية، 2 إنكار وجود أمة جزائرية، 3 الازدهار الاقتصادي،4 الزيادة الديموغرافية بسبب تقدم الخدمات الصحية،5 سياسة الإجحاف و الظلم و العنصرية (القوانين الاستثنائية)، 6 السياسة الاندماجية**. MTLD, *considérations générales,* p.19, 20 .

وجدت حركة المقاومة الجزائرية سياقها في التاريخ الجديد للعلاقات الدولية لما بعد الحرب العالمية الثانية من أجل الاستعجال بإرساء مؤسسات النظام السياسي القائم على إرادة الجزائريين، بعيدا عن كل إكراه و منَغِّصَات أو استبداد في الحكم.ففي أتون هذا الكفاح الطويل تشكلت أكثر خصائص و مقومات الأمة الجزائرية في مدلولها السياسي الحديث، و بالتالي أعطى المبرر القوي من أجل نيل حياة حرّة و كريمة. و هذا ما سجلته وثيقة "الاعتبارات العامة" لحزب الانتصار:" فقد رافق وجود الأمة الجزائرية التي خضعت للاستعمار الفرنسي، كفاح بدون هوادة، سعى الشعب الجزائري من خلاله، **إلى تحقيق تطلعاته المشروعة من أجل حياة حرة"**[1]. **ثم واصلت الوثيقة تأكيد هذا الحق على الاعتبارات التالية:** فبالعودة إلى القانون الطبيعي، الذي كان المتكأ الحقوقي و الفلسفي للفكر السياسي الحديث، و بناء على الأخلاق العالمية، لم يعد هناك من يقبل استغلال إنسان لإنسان، أو احتلال شعب من قبل شعب آخر. و تتالت صور و مظاهر استقلال الشعوب و الأمم، بداية من العقد الثاني من القرن العشرين، إلى اليوم 1950، حيث الضمير الإنساني يثور ضد الاحتلال الفرنسي للجزائر. كما أن حق الشعب الجزائري في الاستقلال، قائم على مبدأ القوميات، و ما ترتب عليه من حق الشعوب في تقرير مصيرها، حسب المقولة التي تَنُصُّ على "أن كل قومية لها الحق أن تولي وجهتها نحو تشكيل دولة و أن تحكم نفسها بنفسها بكل استقلالية"[2]. و الاعتبارات التي تنهض عليها الدول الحديثة، هي خلاصة تجربة الدول و الإمبراطوريات الأوروبية في صراعها مع الشعوب المستَضْعَفة و المستعمَرة. بمعنى أن **حركات المقاومة ترنو** إلى تطبق الشرعية السياسية و القانونية وفق ما تم لدى الدول/ الأمم الأوروبية، بداية من النهضة الأوروبية القرن السادس عشر و ليس انتهاء بالدول التي تمخضت عن انهيار الإمبراطوريات الألمانية و العثمانية و النمساوية المجرية، بعد الحرب العالمية الأولى(وثيقة ولسن حول النقاط الأربعة عشر) ثم الحدود السياسية و الجغرافية الجديدة لما بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة ميثاق الأمم المتحدة، الذي ينص في المادة الأولى، الفقرة الثانية:"تنمية و تطوير علاقات ودية بين الأمم، قائمة على مبادئ الشرعية و حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، و اتخاذ كافة التدابير من اجل تعزيز السلم في العالم".[3]و هكذا، كما تخلص الوثيقة ، و بناء على هذه الاعتبارات و غيرها ، فإن الأمة الجزائرية لها الحق الكامل في أن تظهر كدولة ذات سيادة مستقلة عن فرنسا.

---

[1] M.T.L.D, "*le problème algérien, considérations générales*", p.2

[2] Ibid., p.21

[3] Ibid., p.22

بالتساوق مع ما جاء في وثائق المنظمات و الهيئات الدولية التي حرصت على تمكين الشعوب و الأمم من الوحدات السياسية التي تحفظ و تصون المجتمعات الصغيرة في ظل الشرعية الدولية الآيلة إلى التكريس،توجه السيد مصالي الحاج، بنداء [1] إلى الأمم المتحدة التي كانت تعقد جلستها عام 1948 في قصر شايو بباريس ، ضمنه مجموعة من الاعتبارات و الحقائق التاريخية و السياسية التي تبرر استحقاق الجزائر للسيادة و الاستقلال ، لا بل استعادة السيادة كما جاء في نص النداء على اعتبار أن الجزائر كانت دولة كاملة السيادة قبل الاعتداء الفرنسي عليها عام 1830. كما أن مقاومة الاحتلال التي خاضها الشعب الجزائري دليل آخر على أحقية الجزائر لسيادتها وفق ما تتبناه الهيئة الأممية. و يسرد النداء صفحات من مراحل هذا الكفاح طوال القرنين التاسع عشر و العشرين. ثم ينهي مصالي الحاج سرده للاعتبارات التاريخية بهذه الفقرة كنتيجة لما يجب أن تتحقق في الجزائر :"إن السطور الأخيرة التي تُذَكِّر بوجوه المقاومة الجزائرية خاصة منها شخصية الأمير عبد القادر العظيمة تقول لكم أيها السادة المندوبين في الأمم المتحدة ، **بأن الجزائر كان لها في كل الأزمان عظماء** يذكِّرون النظام الإمبريالي الفرنسي و يبرهنون للعالم المتحضر بالإرادة الشديدة للجزائر في أن تعيش حرة، و رفضها للمعاناة تحت أي طائل أو أي عدوان خارجي"[2].

وبعد العرض التاريخي ، ينتقل مصالي الحاج إلى اشفاع ندائه بالحيثيات الشرعية و القانونية التي تضمنتها المنظومة الأممية و يذكِّرها بميثاق الأطلنطي، حيث نصت المادة الثانية:"إن الموقعين على هذا الميثاق، يحترمون حق كل شعب في اختيار الحكومة التي يرغب العيش في كنفها. كما يرغبون في منح حقوق السيادة و حرية ممارسة الحكم إلى أولائك الذين حرموا منها بالقوة."فالميثاق الأطلنطي(1943)، الذي صاغه كبار العالم في أتون الحرب الكونية، وضع البُنَان على أصل الكارثة التي حلّت بالعالم :"مسألة السيادة". ثم يواصل مصالي الحاج، في رسالته إلى الهيئة الأممية، و يذكرها بما جاء في نص ميثاق الأمم المتحدة ذاتها، حيث ورد في المادة 73"إن أعضاء الأمم المتحدة الذين اضطلعوا أو سيضطلعون بمسؤولية إدارة أقاليم لا تديرها شعوبها بشكل كامل، يعترفون **بمبدأ** أولوية مصالح سكان هذه الأقاليم، و يقِرُّون، كمهمة مقدسة، واجب التفضيل الكامل لترقية و ازدهار هذه الشعوب، في إطار نظام السلم و الأمن الدوليين التي أنشأها الميثاق لهذا الغرض:

- ضمان التطور السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و تنمية التعليم فيها، مع احترام ثقافة هؤلاء السكان، و التعامل معهم بإنصاف و عدل و حمايتهم من كل تجاوزات.

[1] M. Hadj, *"Appel aux Nations Unie"*, série problème algérien,(1948), CAOM, B/528.

[2] Ibid., p.13

- تنمية قدرتها(الشعوب المستعمَرَة) على إدارة شؤونها بنفسها، مع الأخذ بعين الاعتبار تطلعاتها السياسية و مساعدتها على تطوير مؤسساتها السياسية بحرية، و بشكل متدرج، تماشيا مع مقتضياتها الخاصة بكل إقليم و سكانه، و حسب مكانتها في سلّم والتنمية.

- دعم السلم و الأمن الدوليين، و العمل على نشر الوسائل البنّاءة للتنمية، تشجيع أعمال البحث في ما بينها، و إذا اقتضت الظروف، مع المنظمات الدولية المتخصصة، برسم الوصول الفعلي إلى الأهداف الاجتماعية، الاقتصادية التي وردت في هذه المادة.

- موافاة الأمين العام، بانتظام، و على سبيل الإعلام بكافة البيانات الاقتصادية، المعطيات الاثنية المتعلقة بالظروف الاقتصادية و الاجتماعية و التعليم في الأقاليم التي تحت وصايتهم و مسئولياتهم، غير تلك الواردة في الفصلين الثاني عشر و الثالث عشر". و أما المادة 74، كما أضاف مصالي الحاج، لتبرير أحقية الشعب الجزائري في السيادة، فتشير إلى:"يعترف أعضاء المنظمة الأممية بوجوب قيام سياستهم على مبدإ حسن الجوار في المجال الاجتماعي و الاقتصادي سواء في الأقاليم التي تندرج في نطاق الفصلين 12، 13، أو في أقاليمهم المتروبولية، مع مراعاة مصالح و ملكيات باقي العالم".[1]

و هكذا، فقد تلازم وجود هذه الهيئة الأممية مع تطلع الشعب الجزائري و بقية الشعوب في العالم إلى التماس مبدأ الشرعية الذي يضفي أحقيتها في الوجود كدول ذات سيادة. عمدت الهيئة الأممية إلى إنشاء مجلس الوصاية الذي ينظم و يرتب مرور المجتمعات و الأمم المستعمَرَة إلى دول ذات سيادة، و من دول تحت الوصاية إلى دول مستقلة.

ثم تنتقل الوثيقة، حرصا منها على توضيح مسألة الدولة الجزائرية المنشودة و الشروط الملازمة لها لكي تشفع لها أحقيتها في كيان سياسي جديد، يضفي الشرعية على إرادتها، أي قدرة الجزائريين على

---

[1] سعت النزعة الوطنية، **منذ جمعية نجم شمال أفريقيا، أول تشكيلة سياسية و نقابية مثلت الجزائريين في فرنسا عام 1926** ،إلى التماس الشرعية و البحث عنها، في إطار الظروف الدولية.فقد نشأ نجم شمال أفريقيا في سياق التوصيات الأممية الشيوعية، التي عبّرت عن طموحات الشعوب المستعمرة إلى الاستقلال، الإنعتاق و الحرية. و عليه، فكلما عَنَّت المناسبة الدولية إلا و حاول النجم استغلالها لتوكيد شرعية الكفاح و جدارة الجزائر لنظام سياسي ذي سيادة. فقد سبق له أن توجه برسالة إلى عصبة الأمم، في سياق احتفالات فرنسا بمرور مئة سنة على احتلالها الجزائر. و قد انطوت الرسالة على بيان احتجاجي ضد هذه الاحتفالات، التي وخزت الضمير الجزائري، و حاولت أن تذكّر العصبة، بان الجزائر لها تاريخ، كما ذكّرت بالظروف التي سادت قبل الاحتلال، و زيادة منسوب الظلم و الحيف و الإجحاف باسم المهمة الحضارية الفرنسية في الجزائر.ثم سردت الوثيقة مجموعة من الأرقام و المعطيات أوضحت الفروقات الشاسعة التي أحدثها الاستعمار طوال مئة سنة، في مجال الزراعة، التعليم و الخدمات.أنظر (M. Kaddache & M . Guenaneche,*l'Etoile nord-africaine, textes et documents*,(Alger, OPU, 1994), *Lettre de l'Etoile nord-africaine à la Société des Nations, 1930*, p.51-55)

العيش معا في إطار القوانين و الواجبات و تداول الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية: الإجماع الوطني. و لعل أبرز العوامل التي صنعت هذه الإرادة الجماعية، كما تذكر الوثيقة، هو تاريخ حركة المقاومة التي شُنَّت ضد الاحتلال طوال القرن التاسع عشر، ثم المقاومة السياسية ضد النظام الاستعمار ي/ الكولونيالي[1].فقد كان تاريخ هذا الكفاح يستند برُمَّته على حقيقة واحدة هي "الرَّفض"، و الوقوف كطرف منافي للمستعمر، وفي أتونه و من خلاله تمخضت عنه ملامح استقلال الشخصية القاعدية الجزائرية، و في ذات الوقت وصمت تصرفات و ممارسات الإدارة الفرنسية بالاحتلال و الاستعمار و كل مظاهر الاعتداء على الشعب و المجتمع.وبتعبير آخر، صارت الجزائر المثل البارز لنظام استعماري بغيض، لا يليق بعصر ظهور الدول و القوميات كشخصيات اعتبارية يخاطبها القانون الدولي العام و الأخلاق الإنسانية التي يحتاج إليها المجتمع الدولي الحديث و المعاصر. إن الشعور ب الاستقلال و الوعي به، جاء نتيجة مقاومة القوانين المجحفة في حق الجزائريين التي أُطْلِق عليها "القوانين الاستثنائية"، تمييزا لها عن القوانين المدنية و السياسية التي تساعد على بلورة سبل الانخراط في الفضاء العام، و بالتالي استحقاق حق المواطنة في الدولة المدنية الحديثة.فقدكان الرَّفض أيضا على مستوى فهم القوانين و كشف الزَّيف و الظلم المجْحِف فيها. و المقاومة على هذا الصعيد، كانت تنم عن قدرة فهم سياسي و وعي قانوني و مدني، أدى في نهاية المطاف إلى ضرورة فهم الوجود الفرنسي في الجزائر كنظام استعماري ينطوي على منظومة تنتج الظلم والتناقضات المنافية لروح العصر الجديد. و لعل في الفقرة التالية من وثيقة الاعتبارات العامة، ما يوضح درجة الوعي بحقائق الدولة المستقلة و مبرراتها التاريخية و الوجودية العامة :"فقد كان الغزو الاستعمار ي (1830)، للإقليم الجزائري، من قبل دولة أجنبية، يعد ليس مسا بالسيادة الجزائرية فحسب، بل اختراقا سافر ا لقانون الأمم و الأخلاق العالمية "[2].

و هناك عامل آخر، ساعد حركة المقاومة على التعبير عن إرادة وطنية منافية للنظام الاستعمار ي، و شكلت في ما بعد مادة اجتماعية "للإجماع السياسي"، التمسك بالثوابت التاريخية و الحضارية: الدين، اللغة العربية، العادات و التقاليد ... و بتعبير الوثيقة :"لم تجْدِ كل أصناف الاضطهاد السياسي و الاجتماعي من ظلم و جور و لا مساواة، و الاختراقات المتكررة و المختلفة لكرامة الشعب و لغته و دينه، كل ذلك لم يلجم الضمير الوطني عن الإفصاح عن نفسه، بل عززه و منحه قوة الوجود الفعلي".[3]ثم تضيف الوثيقة في فقرة

[1] Ibid.

[2] *Considérations générales*, p.8

[3] Ibid., p.24

لاحقة ما يشبه الخلاصة المكثفة لظاهرة الاستعمار ، كما أكدتها التجربة في الجزائر: "إن الفعل الكولونيالي يساهم بدوره في ظهور القوى المعادية له، عبر إيقاظ الطاقات الكامنة.فقد خاض الشعب الجزائري امتحان البؤس و الفقر و المعاناة، و لم يتوقف عن إبداء كرهه الشديد للنظام الاستعماري، في ذات الوقت الذي عبر فيه عن رغبته القوية بالسعادة و الحرية، ممَّا جعل النزعة الوطنية تأخذ شكلا ديناميكيا، تتوجه أكثر إلى الصراع، بدون هوادة، ضد قوى الاضطهاد و الاستغلال، تجسد، في نهاية المطاف، الشعور الوطني الثوري للشعب الجزائري، القائم على كفاح من أجل التحرر"[1].

إن النظام الاستعماري، بناء على تحليل و خلاصة الوثيقة، يجب أن يتوارى و يترك مكانه للمجتمعات و الشعوب المستعمَرة من أجل أن تستأنف حياتها الجديدة في إطار من المؤسسات الوطنية و الدولية، القائمة على احترام الشرعية في مدلولاتها الحديثة، التي تؤكد على نبذ الحروب و الاعتداء على الشعوب و الأراضي و القوميات، في الوقت ذاته التي تؤكد فيه على الاستقلال و التحرر و احترام السيادة[2]. و في هذا السياق، كما تخلص الوثيقة:" فالاستقلال يسمح للشعب الجزائري أن ينتظم داخل المؤسسات السياسية، الاجتماعية و من ثم التوجه نحو المستقبل".[3] و هكذا، و"اعتبارا لما سبق، فإننا نطلب باسم الشعب الجزائري و تماشيا مع الميثاق الأطلنطي و توصيات المواد 73، 74 من ميثاق الأمم المتحدة، ضرورة تدخل المنظمة الأممية من أجل إيجاد حل للنزاع الذي يعترض الجزائر مع النظام الإمبريالي الفرنسي"[4].

من المسألة الجزائرية إلى القضية الجزائرية

---

[1] Ibid.

[2] في الثلاثينيات من القرن العشرين، خاصة مع المد الفاشي و النازي، بدأ الوعي بأن الاستعمار كظاهرة تاريخية بدأ يستنفد غرضه و هو آيل إلى زوال، و أنه لم يعد يتماشى مع عصر التطلع إلى الاستقلال و الحرية. و في هذا المجال كتب السيد سعدون يحي، عام 1937، في جريدة الأمة، يقول:" إن القمع الاستعماري الذي طحن بوقع أقدامه ثلثي شعوب المعمورة، وصل إلى نهايته المحتومة و يوشك على دورته الأخيرة. و يجب أن يترك مكانه إلى علاقات أكثر إنسانية، منسجمة مع المبدإ الثابت الذي لا يتقادم: مساواة الأمم القائم على القاعدة الركينة للأخوة بين الشعوب. إن هذا المصير محتوم و لا بد منه، إن بالعمل السلمي، و هذا محتمل، أو بالعنف و هذا مؤكد جدّا. و الخلاصة، أننا نرى أن النظام الاستعماري برمته هو اليوم موضع رهان و أنه مهدد، و قد أعلن إفلاسه، و أننا لم نعد نتعلق بالتُّرهات و التَّفاهات التي عبثا يحاول الاستعمار إقناعنا بأن الأمن صار مصونا. **لا بل، كل الدلائل تشير إلى أن النظام الاستعماري سوف ينهار غدا**". Saidoun Yahya, *sur le colonialisme qui doit céder la place à une nouvelle ère des nations libres et égales*, **El Ouma** ,20 fév.1937

[3] Ibid.

[4] Appel aux Nations Unies, p.40

كانت المسألة الأهلية la question indigèneتطرح في أدبيات الإدارة الاستعمارية للإشارة إلى حالة الجزائريين المسلمين في المستعمرة، كما كانت تشير أيضا إلى إشكالية مخاطبة قوانين الأهالي المسلمين في الجزائر، أو ما مدَى امتداد هذه القوانين إلى الإقليم الجزائري و إلى سكانه المسلمين على وجه التحديد.فقد صدرت طوال القرن التاسع عشر، مجموعة من الدراسات و التقارير كلّها **تؤكد على** الوضع في الجزائر يُطرح دائما تحت موضوعة المسألة الجزائرية، بعدها صارت نفس المسألة تطرح على أساس المسألة الأهلية في الجزائر. و هذه الأخيرة تشير إلى وجود مجموعة من اللوائح و التدابير و الإجراءات الردعية و القمعية و الزجرية التي تنفّذ على الأهالي المسلمين في حالة مخالفتهم للوضع القائم في المستعمرة.فقد توالت ترسانة كاملة من هذه القوانين الاستثنائية عرفت بمدونة "قانون الأهالي"code de l'indigénatو أضحت تحكم المسلمين الجزائريين في موازاة قوانين الدولة الفرنسية التي تحكم المواطنين الفرنسيين إنْ في فرنسا أو في الجزائر.و المصطلح بهذه التسمية و الوصف يكرس حالة سكان لا يخضعون إلى المدنية الحديثة بقدر ما يشار إليهم بأنهم سكّان أصلين مستقرين في الجزائر، يخضعون إلى مجموعة من التقاليد و الأعراف و الشريعة الإسلامية، يكرسون رتابة تاريخية لا تتماشى مع العصر الحديث.

كان الجزائريون يطرحون المسألة الأهلية للتعبير عن وضعهم السياسي و المجتمعي و يختزلونها في المطالبة بحق المواطنة مع الاحتفاظ بنظام الشريعة الإسلامية في جانبها المتعلق بالأحوال الشخصية، أي نظام الأسرة و متعلقاتها فضلا على العبادات و بعض حالات في المعاملات كما جاءت في المذهب المالكي. لكن السياسة الاستعمارية تطورت في اتجاه تكريس حالة من الفرقة و التمايز بين "الشعب الجزائري" و " المستوطنين الفرنسيين". فقد كانت كافة التشريعات المتعلقة بالأهالي تدرجهم في دائرة مختلفة و متباينة تمثل مجتمعا قائما لوحده و معزولا أو على هامش الدولة الفرنسية. كان السيد **فرحات عباس 1899-1985**، يقول دائما أن الاستعمار وحده المسئول **عن الوضع الذي آلت إليه الجزائر حيث يعيش مجتمعان تحت حكم واحد** . و خلاف الموقف الفرنسي، كان ممثلو الأهالي و مثقفوه يطرحون المسألة الأهلية قي أفق التقارب بين الفرنسيين و الجزائريين المسلمين كأفضل سبيل إلى المجتمع الواحد و إن تعددت اعتباراته الدينية و اللغوية و الثقافية.

الاستعمار ، كما كان يرى الفيلسوف الفرنسي جان بول سارتر،منظومة، يحكم و يفرز طريقة و نتائج في الحكم. و طريقته في الحكم أنه يعمل على التميز و فرز عناصر السكان و التشديد على الاختلاف، و من هنا وُصِف الاستعمار بالنظام العنصري. لكن مع سياق ما بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة

أحداث ماي 1945، في الشرق الجزائري، التي أعرب فيها الجزائريون عن تحفّزهم إلى الحرية و العدالة تغيّرت الأطر التي كانت تطرح فيها قضايا المجتمع الجزائري، بسبب الوعي الجديد الذي امتلك الجزائريين و نوعية العلاقات الدولية، و خاصة وجود هيئة الأمم المتحدة كسلطة عليا يمكن الرجوع إليها و التماس منها المساعدة السياسية و مطلب شرعية تحقيق السيادة و الاستقلال. فقد عمد مناضلو الحركة الوطنية الجزائرية، كما أشرنا في السابق، إلى رفع التقارير تلو التقارير **لوصف ما يجري في الجزائر على أنه استعمار تمارسه فرنسا، و أن هناك جزائريين يتعلقون بالوطن الجزائري و يسعون إلى رفع الظلم و يتطلّعون إلى التحرر و الإنعتاق**. الجزائر، كما ورد في وثيقة حركة **انتصار** من أجل الحريات الديمقراطية، أمة، قوامها اعتبارات من التاريخ القديم و الحديث، و أنه في ظل الاحتلال الفرنسي، أبدت المقاومة الجزائرية بسالة و جهاداً زادتا من رصيدها التاريخي لتستحق به التحرر و حق تقرير المصير كما ورد ذلك في المواثيق الدولية.

لم يعد بوسع المستعمر أن يطمس حقيقة ما يجري في الجزائر من ظلم، حيف و استغلال. فقد ظهرت جهة دولية، مؤسسة عالمية تُطْلب التدخل لفض الخلافات و الأزمات و الصراعات التي تحدث في العديد من مناطق العالم و منها الجزائر التي ترزح تحت نير الاستعمار الفرنسي. في هذا السياق الدولي الجديد، صار كل من الطرفين، الفرنسي و الجزائري يسعيان، و في اتجاه متناقض و متعاكس، إلى تبرير وضعية المستعمرة الجزائرية. فرنسا تعتبر القضية الجزائرية مسألة داخلية، بينما بدأ المناضلون الجزائريون يعتبرونها قضية جزائرية تمثل شعب قائم بذاته و يطمح إلى التحرر و يلتمس الشرعية من المجتمع الدولي، أي قضية قابلة للتدويل.

الثورة الجزائرية، في مسار الحركة الوطنية هي تَواصل و انْقِطاع. تَواصل، لأنها تُواصل النضال والكفاح الذي خاضته منذ عشرينيات القرن العشرين، و انْقِطاع، لأنها مثلت بداية جديدة لا تقتصر على العمل السياسي فحسب، بل أردفته بالعمل الثوري المسلح و الدبلوماسية القانونية على الصعيد الدولي. فمع صدور بيان أول نوفمبر 1954، تلازمت في لحظة واحدة الحركة الثورية و الحركة السياسية و القانونية باتجاه توكيد "الحقيقة الجزائرية" التي أضحت قضية وطنية، يجب أن تَعْتَرف بها السلطة الاستعمارية، و يطّلع عليها الرأي العام في العالم من أجل حيازة الشرعية الدولية. الجزائر، بداية من الفاتح من نوفمبر 1954 هي أرض لمعركة مسلَّحة و مجال لمعارك سياسية و قانونية في الداخل و نضال دبلوماسي في الخارج. و هذا ما رسمه بيان أول نوفمبر 1954، الصادر عن الأمانة العامة لجبهة التحرير الوطني، في فقرة التي **تعرّف** القضية الوطنية في أبعادها الحقيقية التي تأخذ

بالمعطى الداخلي كما تولي المعطى الدولي اعتباره المهم في السياسة الدولية و التوجه نحو التحرير و الاستقلال : " الأهداف الداخلية :1- التطهير السياسي، بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي و القضاء على جميع مخلفات الفساد و روح الإصلاح التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحالي[1]. 2- تجميع و تنظيم الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعمار ي. الأهداف الخارجية: 1- تدويل القضية الجزائرية. 2 تحقيق وحدة شمال أفريقيا في الداخل في إطارها الطبيعي العربي و الإسلامي[2] . 3- في إطار ميثاق الأمم المتحدة، نؤكد عطفنا الفعّال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية."

الثورة الجزائرية، بداية من أول نوفمبر 1954، هي بيان سياسي إلى العالم كلّه من أجل توكيد الحقيقة الجزائرية ككيان يستأهل السيادة، و توكيد الحقيقة الفرنسية ككيان استعماري يجب التخلص منه. بداية الثورة التحررية الكبرى هي برسم إصلاح الداخل الجزائري الذي يتعلق بالمجتمع

[1] إشارة إلى الخلاف الكبير و الشهير بين المصاليين (أنصار مصالي الحاج و زعامته) و المركزيين (أنصار اللجنة المركزية لحزب انتصار الحريات الديمقراطية)، و ما انجر عن هذا الخلاف من توجهات ثورية و أخرى إصلاحية و أزمة في مسار الحركة الوطنية بداية من العام 1953. و في هذا السياق، جاءت الثورة التحريرية كمنعطف لتخطي المأزق القاتل التي آلت إليه الحركة الوطنية، و هذا ما يشير إليه بيان أول نوفمبر بشكل صريح و واضح :" أمام هذه الوضعية (المرحلة الخطيرة) التي يخشى أن يصبح علاجها مستحيلا، رأت مجموعة من الشباب المسئولين المناضلين الواعين التي تجمعت حولها أغلب العناصر التي لا تزال سليمة و مصممة، أن الوقت كان قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه الأشخاص و التأثيرات لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورية إلى جانب إخواننا المغاربة و ا لتونسيين".

[2] التطلع إلى وحدة بين بلدان المغرب العربي، أو شمال أفريقيا، كما كان يطلق عليه في ذلك الوقت هو خيار تاريخي و استراتيجي في حياة شعوب تونس و المغرب و الجزائر. فقد كانت جبهة التحرير الوطني تعي مسألة وحدة بلدان شمال أفريقا كمطلب لا بد منه في طريق تحقيق الإستقلال الوطني. خيار الوحدة في الإطار الطبيعي العربي و الإسلامي هو الإطار الأنسب لكل بلد من بلدان المغرب العربي و للإتحاد الذي ينجم عن تضافر إرادة شعوب البلدان الثلاثة. و قد كان المعنى الإستراتيجي لخيار الوحدة المغربية هو ربط مستقبل البلدان الثلاثة بمصير واحد لأنها سوف تسلك طريقا واحدا هو أساس النظام السياسي المرتقب يجب أن يتحقق في ظل السيادة الوطنية و الشرعية الشعبية. ففي سياق تناول جمعية الأمم المتحدة للقضية الجزائرية خريف 1957، و بعد استقلال تونس و المغرب عام 1956، كتبت صحيفة المجاهد : " إن اعتراف فرنسا باستقلال الجزائر هو مفتاح كل شيء سواء لتسوية القضية الجزائرية أو لإقامة علاقات جديدة بين فرنسا و شمال أفريقيا أو حتى لإقامة اتحاد دستوري صحيح بين تونس و المغرب و الجزائر". *المجاهد*، ع. 11، 1 نوفمبر 1957. و الحقيقة أن مسألة السيادة ضمن إطار دستوري مع الآخر مسألة ترافقت مع الثورة التحريرية و خيار وحدة المغرب العربي هو أيضا خيار من جملة خيارات أخرى كانت تطرح في الجهة الجزائرية كما في الجهة الفرنسية. حول موضوع المجموعات الكبرى زمن الثورة الجزائرية، يمكن العودة إلى الدراسة القيّمة للباحث و المؤرخ الأمريكي طود شيبار، Todd Shepard, « A l'heure des « Grands ensembles » et la guerre d'Algérie, l'Etat-Nation en question », revue **Monde(s)**,n°1, 2012/1, p. 113-134.

الجزائري، كذلك إصلاح الداخل الفرنسي[1] الذي يتعلق بضرورة تصفية الاستعمار و السعي إلى احترام القانون الدولي و صياغة قواعده بالقدر الذي يستفيد منه الجميع. و عليه، فان تلازم الكفاح المسلح مع النضال السياسي حالة جديدة في الواقع الجزائري و الواقع الفرنسي أيضا، و الصلة بين الواقعين هي التي صنعت و فرضت البعد الدولي للقضية الجزائرية التي صارت تتكفل بها جبهة التحرير الوطني بداية من أول نوفمبر 1954، ثم جيش التحرير الوطني بعد ذلك... إلى الحكومة الجزائرية المؤقتة سبتمبر 1958...و لعلّ هذا ما أوضحته وثيقة الفاتح من نوفمبر، عندما أشارت إلى " إن جبهة التحرير الوطني، لكي تحقق هدفها يجب عليها أن تنجز مهتمين أساسيتين في وقت واحد و هما : 1- العمل الداخلي، سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض، و العمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كلّه، و ذلك بمساندة حلفائنا الطبيعيين".

لقد برهنت الجمعيات و الحركات و الأحزاب الجزائرية عن وعي سياسي يواكب ما يجري في العالم و ما تَتَطلع إليه الشعوب و الأمم و القوميات، و عبّر عن ذلك بصورة سلمية في حينه،فور الإعلان عن اندحار النظامين النازي والفاشي و انتصار القوى الديمقراطية في العالم، في شهرماي 1945. و عليه فإن كل هذه الفترة التي جاءت سابقا تمثل ما قبل تاريخ الثورة التحريرية و القضية الوطنية في شقها السلمي و الإصلاحي و السياسي. و هي الحقبة الزمنية التي مثلت الرصيد السياسي و الإيديولوجي الذي توكأت عليه النخبة الوطنية التي أعلنت الثورة المسلحة على النظام الاستعماري.

لم يمر عام على تاريخ اندلاع الثورة الجزائرية، عندما قُيِّدت القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1955، صارت القضية الجزائرية تطرح كل سنة في الغالب بتوسط عربي و أسيوي[2]. و في فيفري 1957، اتخذت الجمعية قرارا يوصي الطرفين فرنسا و جبهة التحرير

---

[1] في شأن صلة الثورة الجزائرية، أو حرب الجزائر في التأثير على السيادة الفرنسية الداخلية و الخارجية، يمكن العودة إلى الكتاب المهم للباحث المؤرخ الأمريكي طود شيبار: Todd Shepard, *1962, comment l'indépendance algérienne a transformé la France*, (Paris, éd. Payot et Rivages, 2012).

[2] في الدورة الحادية عشر العادية لجمعية الأمم المتحدة، أكتوبر 1956، تقدمت مجموعة من الدول العربية و الأسيوية إلى تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية، بعد ما تلقت نص المذكرة من قبل وفد جبهة التحرير الوطني. و كانت هذه الدول هي : أفغانستان، إيران، العراق، الأردن، لبنان، ليبيا، الباكستان، الفلبين، المملكة العربية السعودية، سوريا و اليمن. و جاء في مذكرة جبهة التحرير أن "الشعب الجزائري كلّه على رأي واحد لدعم طلب تسجيل القضية الجزائرية لدى جمعية الأمم لاعتقاده أن تدخل الأمم المتحدة في النزاع الفرنسي الجزائري سوف يساهم في توفير الشروط الضرورية من أجل حل سلمي للمشكلة". أنظر النص الكامل للمذكّرة التي تقدم بها وفد جبهة التحرير الوطني إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية عشر، في Mohammed Harbi et Gilbert

الوطني السعي إلى التوافق على حل سلمي، عادل و ديمقراطي، يستند فيه إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. و بذلك تكون القضية الجزائرية قد أخذت تسميتها الحقيقية ليشفع لها إمكانية تداولها في دوائر الأمم المتحدة و التنظيمات التابعة لها. القضية الجزائرية هي التسمية التي آثرتها جبهة التحرير الوطني كمصطلح عربي للمصطلح الفرنسي question algérienneالذي يتواصل مع خطاب الحركة الوطنية لما قبل الثورة. لكن القضية الجزائرية تنطوي بالضرورة على قطيعة مع خطاب الحركة الوطنية لتعبر عن القضية الوطنية، أي أنها صارت تأخذ مفهوم الوطن الذي يعبر عنه في الخطاب السياسي الجزائري الداخلي بالقضية الوطنية و بالفرنسية cause nationale.فقد كانت فرنسا تعترض على أي تدخل في شأنها الداخلي أو النيل من سيادتها في موضوع الجزائر التي تعد امتداد لفرنسا، و لا يحق طبقا للمادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة التي تحظر التدخل في الشؤون الداخلية للدول[1]. قبلت فرنسا مناقشة القضية الجزائرية على مضض و رفضت أن تتخذ في شأنها أي توصية. و مع ذلك، فسَّرت جبهة التحرير الموقف الفرنسي تطورا مهما في مسار الدبلوماسية الجزائرية الصاعدة.

استدرجت القضية الجزائرية في الأمم المتحدة الرأي العام العالمي باعتبارها قضية استعمارية بامتياز و مسألة يمكنها أن ترشد إلى ما يساعد على تصفية الاستعمار. فقد اندرجت القضية في ما بدأ يعرف بمرحلة تصفية الاستعمار ، و الثورة الجزائرية تقدم المثل على تحقيق هذا العهد الجديد. و في ذات الوقت، كانت تقدم المَثَل على إمكانية إخفاق الاستعمار في مواصلة احتلاله للشعوب و تقديم الدليل على نفاد مسوغات الاحتلال، ناهيك عن قرائن و براهين تؤشر على أفول الاستعمار قد بدأت ترتسم في الأفق القريب جدّا[2].

Meynier, *le FLN, documents et Histoire 1954-1962,* (Alger Casbah Editions, 2004), p.787-790.

[1] جاء في المادة الثانية، البند السابع :"ليس في هذا الميثاق ما يسوّغ "للأمم المتحدة" أن تتدخّل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخلّبتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع".

[2]أنظر في نفس الوثيقة السابقة، الدعائم و الإعتبارات التي سجلتها جبهة التحرير الوطني كسند يشفع لها إقناع الجمعية العامة للأمم المتحدة أن ما يجري في الجزائر هو استعمار تمارسه فرنسا على الجزائريين الذين يدافعون عن أنفسهم و يتطلعون إلى السيادة و الإستقلال. مذكرة الوفد الجزائري إلى الأمين العام للأمم المتحدة، 22 أكتوبر 1956. و في ضوء كل تلك الحيثيات تختم الوثيقة بهذه الفقرة: "كل ما ورد أعلاه يدفع لصالح تدخل الأمم المتحدة في المشكلة

كان الطرف الفرنسي يُسَخّر، دائما، مجموعة من الملفات و الأضابير ليدَّعي بها أمام جمعية الأمم بأن القضية الجزائرية هي شأن داخلي، و تعزى حصرا إلى السيادة الفرنسية. فالوجود الفرنسي قائم في الجزائر من خلال وجود مليون فرنسي، و لأن فرنسا صارت تتعامل مع الوضع في الجزائر بناء على القانون الإطار الذي يسمح بديمقراطية أكثر و تمثيل لكافة السكان في الجزائر و المستعمرات الفرنسية فيما وراء البحار، تجاوبا مع توصيات جمعية الأمم في دوراتها السابقة، و الذي كان، من وجهة نظر فرنسا، تطبيقا للتوصية القاضية بالحل السلمي، العادل و الديمقراطي، كما وظفت ملف مذبحة ملُّوزة التي راح ضحيتها مئات من سكان هذه البلدة، على يد عناصر جبهة التحرير الوطني، على ما تزعم فرنسا، و حجتها أن الجبهة ليست طرفا أمينا و لا تضم في صفوفها إلا الإرهابيين و "الفلاَّقة" و المغامرين، و في الغالب لم تكن تعترف بالمناضلين الجزائريين و تعتبرهم دون وضع التمثيل و ليسوا في المستوى الذي يمكن أن تفاوض فيه فرنسا معهم.بعد ذلك، و حيال البلدان الغربية و خاصة أمريكا، صارت فرنسا تقدم حجة مواجهة المد الشيوعي و الإمبريالية السوفيتية في منطقة البحر المتوسط.

هذا في ما يتعلق بالطرف الفرنسي، بينما الطرف الجزائري، ممثلا في جبهة التحرير الوطني التي لمآتزل بعد لم تجلس في مواجهة فرنسا في هيئة الأمم، فقد كانت تتمسك، عبر من يُسند لها تمثيل القضية الجزائرية، بتوصيات و قرارات الأمم المتحدة، و تحاول دائما أن تفسّرها وتقرؤها على النحو الذي يوصل إلى ما تطمح إليه شعوب العالم من سلم و عدل و أمن، و التطبيق الواضح و السليم لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. فالنصوص المتعلقة بالسيادة و العدل و الديمقراطية هي واضحة لأن جبهة التحرير كانت ترى أن الرِّهان على الاستقلال متعلق بالقدرة على التواصل مع التطورات التي تحصل في العالم و صداها في الأمم المتحدة و ما توصي به من مقررات و لوائح و توصيات.وهذا ما أجملته صحيفة المجاهد خلال دورة الجمعية سنة 1957، "إن الشعب الجزائري لا ينتظر من هيئة الأمم المتحدة أن تصدر توصية أخرى مائعة تجد فيها فرنسا مجالا جديدا للعدوان و حرب الإبادة. إن الأمم المتحدة يجب أن تشعر بقيمة مسؤوليتها أمام هذه المعركة، و أن تتذكر أن لها ميثاقا يبرر وجودها و هو إنصاف الديمقراطية و السلم و العدل الحقيقي. إن الشعب الجزائري يريد أن يعرف أن العالم يقف إلى جانبه في معركته العادلة. و أن فرنسا في

الجزائرية. و لأن الجزائريين يميلون إلى حل سلمي عبر المفاوضات المباشرة معهم و مع فرنسا، يعتبرون أن وحده الضغط الدولي العام، الذي تعبر عنه الجمعية العامة للأمم المتحدة، هو الكفيل بجعل فرنسا تقبل مفاوضات حقيقية مع ممثلي الشعب الجزائري و حل سلمي للمشكلة الجزائرية".

حاجة لأن تعرف بصراحة أن العالم لا يُقرّ الإجرام الاستعماري و لا يشجعه (...) هذا ما ننتظره من الأمم المتحدة في هذا الامتحان ونرجو لها مخلصين أن تنجح فيه"[1].

في موازاة النشاط الأممي لجبهة التحرير الوطني كانت الجبهة تخوض نشاطا مكثفا على مستوى الحياة الدولية خاصة مجموعة البلدان الأفريقية و الأسيوية، و هو ما كان يعرف بعمل الجبهة في الخارج. و بداية سنة 1956، يصبح فعلا نشاط الجبهة في الخارج واضحا و معتبرا و يؤازر السياسة التحريرية التي تنشدها الجبهة. فقد كانت تونس، و القاهرة أهم العواصم السياسية لجبهة التحرير الوطني و منها تصوغ البيانات و المذكرات و يذهب وفدها السياسي و يعود في مهماته الدبلوماسية و التعبوية.

منذ أن سجّلت القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، صار النشاط الدولي و الخارجي لجبهة التحرير الوطني لا يهدأ و يتوجه برمته إلى البحث عن دعم متزايد للقضية الجزائرية و تعبئة الجبهة المناصرة لتحرر الشعوب و تقرير مصيرها. ففي عام 1958، و هو العام الذي درست فيه الجمعية العامة القضية الجزائرية للمرة الرابعة، توسّعت دائرة المؤيدين و المتعاطفة معها إلى كتلة الدول الأسيوية و الأفريقية و العربية و بلدان أوروبا الشرقية علاوة على الإتحاد السوفيتي القوة العظمى الصاعدة و التي صار لها اعتبار على الساحة الدولية بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن و نموذج تنموي جديد لنصف الكرة الأرضية تقريبا. فقد كانت سنة 1958، سنة مهمة و مصيرية في حياة جبهة التحرير الوطني في الداخل و في الخارج و كذلك حاسمة في الحياة السياسية الفرنسية حيث عاد الجنرال؟ إلى الحكم و عرض فيها دستوره الجديد على الاستفتاء في فرنسا و في الجزائر، بعد سلسلة متواصلة من سقوط الحكومات عبّرت عن الأزمة الحادة التي منيت بها الدولة الفرنسية في سياق الثورة الجزائرية.

تعززت مكانة جبهة التحرير الوطني في مؤتمر طنجة[2]30أفريل عام 1958، حيث تم الاتفاق على العمل المشترك بين بلدان المغرب العربي و رسمت توجهات نحو اتحاد للبلدان الثلاثة، و الأهم من كل

---

[1] *المجاهد*، ع.11، 1 نوفمبر 1957.

[2] جاء مؤتمر طنجة في لحظة نوعية و فارقة في حياة الثورة الجزائرية و في حياة شعوب و بلدان المغرب العربي. فلم تكفّ الجبهة في التعلق بفكرة اتحاد بلدان الشمال الأفريقي كإستراتيجية و كمصير و حركة تساعد على تحقيق الإستقلال. و في هذا الصدد، جاء في وثيقة إعلان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية: " إن الجزائر ليست وحدها في هذه المعركة. فليفكر المسئولون الفرنسيون في هذا. إن وراءنا قبل كل شيء تونس و المغرب اللذين ارتبط مصيرهما بمصيرنا منذ أقدم العصور، و من المنطق أن تنشئ الجزائر التي هي جزء لا يتجزأ من المغرب العربي مع شقيقتها اتحادا فيدراليا. و أن مؤتمر طنجة يقرر

ذلك بالنسبة للجبهة هو وجود السند الدبلوماسي لدولتين من الجوار الشرقي و الغربي فضلا على ملاذ للعمل المسلح الذي يعود إليه المحاربون الجزائريون. فقد كانت سنة 1958 حربا سجالا بين فرنسا و جبهة التحرير، فلم تتوان فرنسا عن حشد أنصاراً لها من القارة الأوروبية و القارة الأمريكية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الجمهوريين[1] المتحفظين على مبدأ تقرير مصير الشعوب.

أصبحت القضية الجزائرية جزءاً هاما من السياسة الدولية، تستقطب الجبهة المعادية للاستعمار و تسترعي اهتمام سياسات بقية دول العالم إن بالتأييد أو التحفظ أو الرفض، و هذا ما أوضحته المذكرة التي بعثت بها جبهة التحرير الوطني إلى الأمم المتحدة سبتمبر 1958: "منذ الدورة الثانية عشر لهيئة الأمم المتحدة، أصبح رأي العالم معروفا بوضوح في نقطة مهمة و هي أن المشكل الجزائري مشكل عالمي بطبيعته و بالعواقب الناتجة عن تطوّره، بل إنه في إمكاننا أن نصرّح بأن هذا المشكل تحوّل منذ مؤتمر أكرا - أفريل 1958 إلى نزاع فرنسي أفريقي بعد أن كان فرنسيا جزائريا"[2]. في ذلك السياق التاريخي، كانت أهم العواصم و المدن المناهضة للاستعمارالمستقطبةلأنصار التحرر و الاستقلال هي القاهرة، أكرا و باندونغ، فضلا عن بعض المدن الأوروبية الغربية منها و الشرقية حيث تنشط الأحزاب اليسارية و التيارات المناهضة للإمبريالية و الاستعمار و الرأسمالية الاستغلالية. فقد كانت القاهرة مقر الجامعة العربية التي تعززت في1 أكتوبر عام 1958 بعضوية تونس و المغرب، و **النظام المصري** لما بعد 1952 الذي أطاح بالنظام الملكي

هذه الحقيقة التاريخية. فالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تحافظ بأمانة على روح هذا المؤتمر، لأنها تؤمن إيمانا عميقا بأن الإتحاد الفيدرالي لبلاد المغرب العربي هو الطريقة الوحيدة التي تمكّننا من إيجاد حلول صالحة للمشاكل التي تواجهنا و تفتح أمامنا أفاقا تتناسب مع أبعاد العالم الحديث". تصريح الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، **المجاهد**، ع.30،10 أكتوبر 1958.

[1] على خلاف الجمهوريين، كان الديمقراطيون أكثر انفتاحا على قضايا الشعوب المكافحة من أجل التحرر و الإستقلال، خاصة موقف السيناتور كينيدي الذي برز نجمه كشخصية سياسية إنسانية في تعاملها مع قضايا العالم. فقد صرح في 2 جويلية 1957 أمام لجنة الشيوخ للعلاقات الخارجية أن "الجزائر لم تعد مشكلة تهم الا الفرنسيين و لن تكون كذلك أبدا (...) و على الولايات المتحدة الأمريكية أن تسعى بما أوتيت من نفوذ من أجل التعجيل بحركة استقلال سياسي للجزائر. (...) ومن واجب الولايات المتحدة أن تهيأ شروط وقف حرب الجزائر. فالموقف الحيادي لا يعني أي شيء، خاصة في نزاع حيث يستخدم السلاح و الإعتمادات المالية كأدوات للسياسة الفرنسية.. إن حرب الجزائر تواجه الولايات المتحدة في المأزق السياسي الحاد منذ حرب الهند الصينية". هذه بعض مقتطفات من خطاب **السيناتور** كنيدي الذي تلاه أمام لجنة مجلس الشيوخ للسياسة الخارجية حيث أوضح فيه مجموعة من الاعتبارات التي تدفع أمريكا إلى صرف سياستها عن دعم فرنسا، و أن الحرب الجزائرية هي حركة حتمية نحو الإستقلال التي لا تملك لها القوة الاستعمارية أي فكاك، و هي تندرج في مسار حرب الهند الصينية لعام 1954، و هي السنة ذاتها التي انطلقت فيها الثورة الجزائرية. النص الكامل مع التعليق و التحليل للسياسة الأمريكية حيال حرب الجزائر، أنظر، El Machat Samya, *Les Etats-Unis et l'Algérie, de la méconnaissance à la reconnaissance, 1954-1962*, (Paris, l'Harmattan, 1996), P. 181-182.

[2] مذكرة إلى الأمم المتحدة، **المجاهد**، ع.، 17 سبتمبر 1958.

الرجعي و شق لنفسه الطريق التقدمي المناصر لقضايا الشعوب. فقد كانت القاهرة مقر الحكومة الجزائرية المؤقتة التي تأسست في 19 سبتمبر 1958. كذلك مدينة أكرا، عاصمة غينيا التي كانت تعد قلب إفريقيا النابض بالنضال و الكفاح من أجل كسر طوق العبودية و الاستعمار و الأنظمة الرجعية. أما باندونغ، فقد تُوِّجت بالمدينة الرمز عام 1955 عندما استضافت أول تجمع عالمي عرف بمجموعة دول عدم الانحياز، و منذ ذلك الوقت ما انفكت دائرة المناهضين و المُعَادين للإمبريالية و الاستعمار تتسع، و تتوطد جِهة الأفارقة و الأسيويين و الأمريكيين اللاتينيين. في هذه الأجواء اكتشفت جبهة التحرير الوطني نفسها كطرف مهم ذي وزن مهم في الحياة الدولية، " لقد اكتشفت الجزائر مركزها الحقيقي بين مختلف شعوب العالم و خاصة بين الشعوب المتحررة أو المكافحة من أجل حريتها في قارتي آسيا و أفريقيا، كما اكتشفت الجزائر دورها الهائل الذي تمثّله في معركة التحرير العالمية"[1].

الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية و الأمم المتحدة

عندما عُرِضت القضية الجزائرية للمرّة الرابعة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، كانت جبهة التحرير قد وصلت إلى نضجها السياسي الذي مَكَّنها من تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، و هي الهيئة التي ستشرع في العمل السياسي و الدبلوماسي الشاق من أجلت تعزيز و مساندة الموقف الجزائري في الأمم المتحدة، و بخاصة على صعيد الاعتراف المتواصل بالحكومة المؤقتة. فقد تمكنت جبهة التحرير الوطني من تأسيس الهيئة السياسية التي تفاوض الطرف الفرنسي و الأممي من أجل حل القضية الجزائرية. كان مبرر وجود الحكومة المؤقتة هو التعاطي مع القضية الجزائرية في مرحلتها الدبلوماسية و السياسية في مستواهما الفرنسي و الأممي. فقد سارعت في أول تصريح لها إلى الإعراب عن عزمها خوض غمار المفاوضات مع الطرف الفرنسي في كافة ملفات القضية الجزائرية بما في ذلك الأقلية الفرنسية في الجزائر، و جاء في هذا الصدد:"لقد كنّا دائما نؤكد رغبتنا في حل القضية الجزائرية حلا سلمياً بطريق التفاوض، و لكن الرفض المتعنت الذي قابلت به حكومات فرنسا طلب المفاوضة هو السبب الرئيسي في إطالة الحرب، و هذا يعني أن الحرب في الجزائر يمكن أن تنتهي سريعاً إذا كانت الحكومة الفرنسية ترغب في ذلك. أما الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[2] فهي مستعدة للمفاوضة، و بالتالي فهي مستعدة لمقابلة ممثلي الحكومة

---

[1] ثورة خلقت شعبا، **المجاهد**، ع. 31 نوفمبر 1958.

[2] جاء في بيان ميلاد أول حكومة حرة للجمهورية الجزائرية ما يلي: "جبهة التحرير الوطني الجزائري، جيش التحرير الوطني الجزائري، باسم الشعب الجزائري. نظرا للسلطات التي خوّلها المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى لجنة التنسيق و التنفيذ (لائحة 28 أوت 1957)، فإن لجنة التنسيق و التنفيذ قد قرّرت تكوين حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية و قد حدّدت تشكيلها كما يلي : رئيس الحكومة : فرحات عباس؛ نائب رئيس و وزير القوات

الفرنسية في أي وقت"[1]. و هكذا، كما جاء في تصريح الحكومة المؤقتة، فإنها جاءت لتشرع في حراك دبلوماسي مكثف و مُضْني، و في سياق افتتاح الدورة الثالثة عشر لجمعية الأمم المتحدة من أجل الدخول في مفاوضات تتناول القضية الجزائرية مع الطرف الفرنسي بالأصالة عن الشعب الجزائري، و ليس عبر تونس و المغرب، كما كان يجري قبل ذلك. كما أن التنظيم السياسي الجديد، جاء أيضا ليمَكّن الثورة التحريرية من الابتعاد عن الإدعاء الفرنسي بأن الجزائر قطعة من فرنسا حسب ما جاء في **دستور الجمهورية الخامسة لفرنسا العام** 1958، علاوة على الحكومة الجزائرية المؤقتة[2] هي

المسلحة: كريم بلقاسم؛ نائب رئيس: احمد بن بلة؛ وزير دولة: حسين آيت أحمد؛ وزير دولة: رابح بطاط؛وزير دولة: محمد بوضياف؛ وزير دولة: محمد خيضر، وزير الشؤون الخارجية: محمد الأمين دبّاغين؛ وزير السلاح و التموين: محمود الشريف؛ وزير الداخلية: محمد بن طبال؛ وزير الاتصالات العامة و المخابرات: عبد الحفيظ بوالصوف؛ وزير شؤون المغرب العربي: عبد الحميد مهري؛ وزير الشؤون الاقتصادية و المالية: أحمد فرنسيس؛ وزير الأخبار: محمد يزيد؛ وزير الشؤون الاجتماعية: بن يوسف بن خدّة؛ وزير الشؤون الثقافية: أحمد توفيق المدني؛ كاتب الدولة: الأمين خان؛ كاتب الدولة : عمر الصديق؛ كاتب الدولة: مصطفى اصطنبولي. إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مسؤولة أمام المجلس الوطني للثورة الجزائرية. و هي تباشر مسؤولياتها ابتداء من هذا اليوم الجمعة 4 ربيع أول 1378 هـ. الموافق ليوم 19 سبتمبر 1958م، على الساعة الواحدة بعد الزوال بتوقيت الجزائر. 19 سبتمبر1958". أنظر نص بيان تشكيلة الحكومة المؤقتة مع تعريف بكل الطاقم الحكومي في المجاهد، ع. 19 سبتمبر 1958 (طبعة خاصة).

[1] **المجاهد**، ع.30، 10 أكتوبر 1958.

[2] سارعت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى تحريك دبلوماسيتها و سياستها الخارجية نحو الأمم المتحدة في محاولة حثيثة لإقناع الهيئة الأممية بالقضية الجزائرية و الإصرار العنيد على اعتبارها قضية تتعلق بتصفية الإستعمار و حق تقرير المصير. و من هذا النشاط الدبلوماسي المذَكِّرة التي رفعها السيد محمد يزيد إلى سكرتير الأمم المتحدة، و جاء فيها:" بناء على أمر من حكومة الجمهورية الجزائرية أتشرف بأن أبعث لكم بهذه المذكرة.

- إن الجمعية العامة للأمم المتحدة كانت قد اتخذت في جلستها الثالثة عشرة قرارا جاء فيه:" تتمنى الجمعية العامة إجراء محادثات و استعمال وسائل خاصة للوصول إلى حل يطابق أهداف و مبادئ الأمم المتحدة.
- لم تخط الحكومة الفرنسية، للأسف، و لو خطوة واحدة في سبيل تنفيذ قرار هيئة الأمم المتحدة منذ أن أتخذ ذلك القرار، و بقيت كل طلباتنا في إيجاد حل شامل للقضية الجزائرية على طريق السلم بدون رد.
- و الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أبت إلا أن تكون المفاوضة مع فرنسا مباشرة. لم تحدث المفاوضة، كما لم يوجد أي اتصال مباشر أو غير مباشر بين الطرفين.
- و لا بد للأمم المتحدة أن تتدخّل، فهي وحدها الكفيلة بأن تحمل فرنسا على إنهاء عدوانها الاستعماري في الجزائر، وذلك بالدخول في المفاوضة". نيويورك في 21 نوفمبر 1958. راجع النص الكامل للمذكرة في،**المجاهد**، ع. 32،19 نوفمبر 1958.

التمثيل الناضج و المتقدم للشعب الجزائري الذي طالما كانت السلطة الفرنسية تتحجج بعدم وجود طرف جزائري للتفاوض معه.

الحقيقة أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية جاءت في سياق نشاط دبلوماسي و سياسي دولي حافل، لا يعبرّ عنه التوتر بين الكتلة الشرقية و الكتلة الرأسمالية الغربية فحسب، بل أيضا في الدورة الجديدة لجمعية الأمم المتحدة التي صارت تدرس قضايا العالم الجديد المتمخض عن مؤتمر باندونغ عام 1955، أو ما سيعرف بالعالم الثالث في الجانب المتعلق بتصفية الاستعمار. و قد حققت القضية الجزائرية نجاحا كبيرا على صعيد الاعتراف الدولي المتزايد و على صعيد تقدم وضعها في الأمم المتحدة. فقد دخلت القضية المحفل الدولي باتفاق كامل مع الوفود العربية و الأفريقية[1] و الأسيوية من أجل

---

[1] كان أهم دعم حازت عليه القضية الجزائرية هو ما جرى في شهر **تشرين الثاني** 1958 في أكرا في مؤتمر الشعوب الأفريقية. و عنه صدرت لائحة حول الجزائر، و جاء فيها : "إن مؤتمر الشعوب الأفريقية المنعقد في أكرا يوم الاثنين 8 إلى يوم 12**كانون الأول** 1958 (...) :

- يؤكد حق الشعب الجزائري في الإستقلال، و يستنكر السياسة المسماة إدماج الجزائر في فرنسا.
- يرفض كل قيمة للانتخابات الجزائرية التي أعدتها و نظّمتها و راقبتها في ظل أوضاع خاصة و شروط معينة الإدارة الفرنسية التي لا يمكن أن تكون طرفا و خصما في ذات الوقت.
- يدعو فرنسا إلى - الإعتراف للشعب الجزائري بحقه الطبيعي في الإستقلال. – أن تجري عاجلا، مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي هي المعبر الشرعي الحقيقي عن إرادة الشعب الجزائري، مفاوضات لتحقيق الإستقلال ووقف إطلاق النار.
- يجدد للأمم الصديقة لفرنسا نداء مؤتمر الدول الأفريقية المستقلة المنعقد في أكرا في 22 أفريل 1958، لكي ترفض من الآن تقديم أية مساعدة إلى فرنسا من أي نوع كانت في حرب الإبادة التي تسلكها ضد الجزائر.
- يدعو بقوة منظمة الأمم المتحدة أن توصي في وضوح لإيجاد حل سلمي للمشكلة الجزائرية بإجراء مفاوضات مباشرة بين الحكومة الفرنسية و الحكومة المؤقتة للجهورية الجزائرية و أن يحدد أجلا معقولا لفتح هذه المفاوضات، و أن تتخذ الوسائل العملية الناجعة لمساعدة الحكومة الفرنسية على قبول حل المشكل الجزائري عن طريق المفوضات المباشرة في أرض محايدة تضمن الكرامة و الحرية لكل طرف، و هذا من غير شرط مسبّق من أي نوع كان.
- تدعو بقية الدول و الحكومات الأفريقية و خاصة الدول الأفريقية المستقلة "غانا، غينيا، ليبيريا و الحبشة للاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.
- توجه نداء حارا إلى الأقطار الأفريقية لتنظم في الشهرين القادمين يوما للتضامن الأفريقي مع الجزائر يقام في أثنائه بجمع التبرعات الشعبية لمساعدة الضحايا الجزائريين للقمع و استنكار الحرب الإستعمارية في الجزائر بواسطة المظاهرات الشعبية و الاحتجاجات و الالتماسات الخ... (انظر، لائحة أكرا حول الجزائر، المجاهد، 34،24 ديسمبر 1958).

استخلاص لائحة تنال حظها من المناقشة الواضحة لا يشوبها أي غموض، كما كان يجري في السابق، أي توضيح أن ما يجري في الجزائر هو حرب بين فرنسا و الجزائر، ومن ثم حيازة اعتراف و لو ضمني بالحكومة الجزائرية المؤقتة من قبل الأمم المتحدة[1]. كل ذلك يجب أن يدفع إلى الاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال[2] و دعوة الطرفين إلى التفاوض لوضع حد لهذه الحرب. كما أن أعضاء الحلف الأطلسي لم يساندوا في المطلق فرنسا، بل عدد مهم امتنع عن التصويت تعبيرا منه أن القضية الجزائرية ليست على ما تدّعي فرنسا[3].

و بلغة الأرقام و المداولات التي تمت في الدورة الثالثة عشر للجمعية العامة من 8 ديسمبر إلى 13 ديسمبر 1958، يمكن أن نقرأ المشهد على النحو التالي: ففي موضوع حق الشعب الجزائري في الاستقلال، فقد وافقت عليه 39 دولة و عارضته 15 دولة فيما امتنعت عن التصويت 23 دولة. وواضح أن القضية الجزائرية حازت فعلا على قدر كبير من التأييد و أن مسألة تحرير الشعوب على مبدأ ميثاق الأمم المتحدة حاز أيضا على تقدم معتبر يساعد الحراك التاريخي في العالم على مزيد من المطالبة بالاستقلال. و في موضوع أن ما يجري في الجزائر هي "حرب حقيقية"، فقد وافقت عليها و أيدها 55 دولة و عارضتها 7 دول و امتنعت عن التصويت 17 دولة. وهذه النتيجة بدورها تكشف تقدم في وصف الحرب و تحديد شروطها، و أن تكييف ما يجري في الجزائر بأنه حرب سوف يدعو الهيئة الأممية إلى ترتيب النتائج المنطقية ومنها على وجه الخصوص دعوة الطرفين الجزائري و الفرنسي إلى الجلوس و التباحث من أجل وضع حد للحرب القائمة و تسويتها بالصورة السلمية التي يوصي بها ميثاق الأمم المتحدة، فقد صوّت عليها بالتأييد 40 دولة و اعترضت عليها 9 دول و امتنع عنها 20 دولة. و لعلّ هذا ما يتبيّن في الفقرة المتعلقة بالتفاوض مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، فقد حازت هذه المسألة على تأييد 32 دولة و صوّتت ضدّها 18 دولة و امتناع 30 عضوا[4]. فالنتيجة، في نهاية

---

[1] صوتت اللجنة السياسية على هذه الفقرة: " أن "الحكومة الجزائرية" على استعداد تام للتفاوض"، و هو ما يعد اعترافا ضمنيا بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

[2] صوّتت الجمعية العامة بأغلبية الثلثين – إلا صوت واحد – على الاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال.

[3] **المجاهد**، ع.34، 24ديسمبر 1958.

[4] جاء في اللائحة السياسية ما يلي : إن الجمعية العامة، بعد دراستها للقضية الجزائرية، تذكّر بلائحتها رقم 1012 (الدورة الحادية عشر) المؤرخة في 15 فيفري 1957 التي عبّرت فيها عن أملها في إيجاد حل سلمي ديمقراطي و عادل

المطاف، تؤكد التوجه نحو تعزيز "الوضع الجزائري"le statut de l'Algérie في الأمم المتحدة و في الحياة الدولية على اعتبار الحكومة الجزائرية المؤقتة طرف أساسي في بحث القضية الجزائرية و تقرير مصيرها.

و الحقيقة، أن النشاط السياسي و الدبلوماسي للحكومة المؤقتة، كما سبقت الإشارة لم يكن نشاطا مرتجلا، بل تحكمه أصول و ضوابط و سوابق كانت تقيس عليها حتى من التجربة الفرنسية ذاتها، خاصة محنة "فرنسا الحرة" لحظة توقيع المارشال بيتان الهدنة مع النظام النازي. ففور تشكيل الحكومة المؤقتة، عمدت إلى رسم و تطبيق سياستها الخارجية من أجل التوضيح السياسي و القانوني و في أفق كسب مزيد من الأنصار و المؤيدين للقضية الجزائرية، و كان قوام هذه السياسة المحاور التالية:

- 1 إعلان عدم اعترافها بالالتزامات التي عقدتها فرنسا باسم الجزائر لتطبق على الجزائر أيضا، مثل انخراط فرنسا في الحلف الأطلنطي عام 1948، و عضويتها في السوق الأوروبية المشتركة عام 1957،
- 2 عقد بعض الاتفاقيات الثنائية مع بعض الدول التي اعترفت بالدولة الجزائرية، و التي سوف يكون لها فائدة مزدوجة: 1 لأنه يؤكد السيادة الجزائرية و يبرزها في الميدان الدولي بصورة عملية.
  2- يؤدي إلى تسجيل الاتفاقيات في الأمانة العامة للأمم المتحدة.
- 3 انضمام الجزائر إلى بعض الاتفاقيات الدولية، مثل اتفاقيات جنيف 1949[1].

و قبل أن نختمهذه الفقرة المتعلقة بالدورة الثالثة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة حول القضية الجزائرية نسجل الارتياح الذي أبداه الوفد الجزائري، كما جاء في تعليق صحيفة المجاهد، التي انتهت

للقضية الجزائرية بالوسائل اللائقة المتمشية مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. و اذكّر كذلك بلائحتها رقم 1184 (الدورة الثانية عشر) المؤرخة في 10 ديسمبر 1957 التي عبّرت فيها عن رغبتها في بدء محادثات بين الطرفين، و الأخذ بالأسباب اللائقة لإيجاد حل للمشكلة الجزائرية تبعا لأهداف و مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. و تعترف بحق الشعب الجزائري في الإستقلال. و تعلن قلقها العميق من جرّاء تواصل الحرب بالقطر الجزائري. و تعتبر أن الوضع الحالي بالجزائر يكوّن تهديدا للسلم و الأمن العالميين. و تسجّل استعداد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية للشروع في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية. و توصي بإلحاحبدء مفاوضات بين الطرفين اللذين يهمهما الأمر قصد الوصول إلى حل يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة".

[1] وضعية الجزائر الدولية و نواحيها القانونية، **المجاهد**، ع.38،8 رمضان 1378.

إلى التحليل التالي :"إننا إذ نحلّل هذا التصويت و نحلل معنى الامتناع عن التصويت الذي لجأت إليه بعض الدول، و نحّلل الأغلبية التي وافقت على اللائحة نجد أن هناك تحوّلا أساسيا قد طرأ على الموقف الدولي من القضية الجزائرية، و نجد أن تشجيعا واضحا قد تحقق، من شأنه أن يدفعنا إلى مواصلة الكفاح حتى الاستقلال. إن التأييد المخلص الذي ساعدنا به أصدقاؤنا و التحرج العظيم الذي وجدت فيه فرنسا، و الامتناع عن التصويت الذي ألفت الأنظار و الذي قامت به دول كانت بالأمس القريب تؤيد فرنسا تأييدا أعمى. إن كل ذلك، علامات يجب أن نقبلها بارتياح و أن كل ذلك، لا يمكن إلا أن يزيد في تصميمنا على مواصلة النضال إلى النهاية"[1]. هذا التجاوب الإيجابي بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية و الأمم المتحدة جعل القضية الجزائرية ترتقي إلى الضمير العالمي، تتفاعل معه كل الشعوب التي تشرئب إلى التحرر و الاستقلال، كما أنها خلقت جوّا عاما يدفع إلى تصفية الاستعمار و تراجع الإمبريالية و انحسارها من مواقع جغرافية من العالم.

كانت سنة 1959، سنة مفصلية في حياة الثورة الجزائرية، كما السياسية الفرنسية، فقد أعلن الجنرال ديغول في 16 سبتمبر، أي بعد مرور سنة من تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، و سرعان ما ردت عليه الحكومة الجزائرية ببيان تاريخي في العاصمة التونسية. فقد كان لهذا البيان الذي تلاه رئيس الحكومة السيد فرحات عبّاس يوم 28 سبتمبر 1959 وقعه البالغ في الحياة الداخلية و الخارجية لفرنسا، كما حضور الصحافة الدولية و منها الفرنسية أضفى على لحظة قراءة البيان البعد العالمي للقضية الجزائرية فضلا على تعديل المركز السياسي العام بين فرنسا و الجزائر، حيث صار بالإمكان التخاطب و التحادث و التفاوض معاً.

سجّلت الثورة الجزائرية في هذا البيان موقفا نوعيا، انعطف بها نحو القضية الدولية و الشأن العالمي الذي يجب أن يتابعه الجميع و تَعَقُّبِه إلى آخر فصوله و تداعياته المحتملة. فالموضوع لم يعد قاصرا على فرنسا كقضية داخلية كما كانت تزعم من قبل، بل قضية برسم ترتيب جديد و مصير آخر يتطلع إليه الشعب الجزائري، كما تؤكد عليه توصيات و قرارات الأمم المتحدة و المنظمات الدولية. الحقيقة أن بيان الجنرال ديغول و ردّ و موقف الحكومة المؤقتة أسسا لسابقة مهمة في حياة الشعوب و الأمم و الدول في كل أرجاء العالم، فقد عمد عدد كبير من قادة العالم المحتل و المناصر لقضايا التحرر و الاستقلال إلى احتذاء تجربة الثورة الجزائرية و متابعة النشاط السياسي و الدبلوماسي الفرنسي في مرحلتها المتعلقة بمرحلة تصفية الاستعمار.

---

[1] **المجاهد**، ع.34، 24 ديسمبر 1958.

ماذا ورد في بيان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية؟ يمكن توكيد ثلاث حقائق:

- حق تقرير المصير الذي لم يعد حقا أخلاقيا و معنويا بقدر ما صار يناقش و يتداول على أساس أنه قاعدة قانونية تضبط العلاقات الدولية، خاصة بعد وجود فاعل أممي جديد يحكم الحياة الدولية و نقصد الأمم المتحدة، الطرف المرجعي العابر للدول. دخول القضية الجزائرية على هذا النحو هو تحقيق لأحد أهداف بيان أول نوفمبر 1954، التي عبر فيه عن تدويل القضية الجزائرية. و في قيمة و أهمية حق تقرير المصير، جاء في بيان 28 سبتمبر 1959:"أنه وسيلة ديمقراطية سلمية يتوصّل بها الشعب الجزائري للاستقلال الوطني. إن حق الشعوب في تقرير مصيرها المنصوص عليه في الأمم المتحدة، أي حق الشعوب في التصرّف في شؤونها بنفسها، يعيد إلى الشعب الجزائري ممارسة السيادة الوطنية التي اغتصبها منه- حينا من الزمن- احتلال عسكري لا تنتج عنه شرعية"[1]. تلك هي الحقيقة الأولى التي تمثل حجر الأساس الذي توكأت عليه الدبلوماسية الجزائرية الناشئة من أجل استعادة السيادة و التعبير الشعبي عنها من خلال إنشاء الدولة الجزائرية.
- الحقيقة الثانية، التي أكد عليها بيان 28 سبتمبر هي مسألة الوحدة الجزائرية، ليس على مستوى التراب فقط و حرمة الإقليم، بل يجب التعامل مع الكيان الجزائري الناشئ على أساس هوية قائمة بذاتها على اعتبارات من التاريخ و اللغة و الدين و التطلع إلى مصير مشترك. كل هذه الاعتبارات التي تصنع الكيان الجزائري الذي يرنو إلى الاستقلال هي التي تحدده، يتعرف بها على نفسه و بها يعرفه الآخرون، و تحتاج فقط إلى إطار دولاني étatique لكي تنصهر في بوتقة واحدة لحمايته من الاندثار و التشرذم. و في هذا الصدد، جاء في البيان: "إن الذاتية (الهوية) التي تكوّنها الجزائر و الوحدة الاجتماعية لشعبها هي عناصر موضوعية جوهرية. و لهذا، فمن الوهم تطبيق المصير بكيفية لا تقرأ حسابا لهذه الحقائق أو تهدف إلى تمزيق هذه الذاتية و تجزئتها إلى مجموعات عنصرية ودينية. إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تذكّر، زيادة على هذا، بمبدأ لا يمكن النيل منه، و هو وحدة التراب الوطني، و تعبّر عن عزيمة الشعب الجزائري التي لا تقهر، في معارضة كل محاولة تقسيم"[2]. واضح من هذه الفقرة أنها لا تؤكد على مسألة الوحدة السياسية و الاجتماعية و الإقليمية للجزائر على أساس من التاريخ ومن الحاضر فحسب، بل كذلك على مستوى الإجراء التكتيكي و الفكر الإستراتيجي الذي يجب أن يحكم المحادثات و المفاوضات مع الحكومة الفرنسية و لا يستبعد أن تسعى إلى كل أساليب

[1] **المجاهد**، ع. 52، 5 أكتوبر 1959.

[2] نفس المرجع.

التقسيم و التفتيت و التلاعب بمصير الجزائريين و سياسة التواطؤ بقصد النيل من الاستقلال و إفراغه من مضمونه.

- الحقيقة الثالثة التي أكد عليها البيان هي الحرية و السلام التي اعتبرتهما الحكومة المؤقتة عماد العمل السياسي الذي تخوضه مع السلطة الفرنسية في الداخل كما في الخارج. فالتوكيد على حرية الاختيار و المبادرة و التفكير هي التي تضفي الشرعية على نوعية النظام الذي يختاره الشعب الجزائري عبر ممثليه، و أن السبيل الوحيد هو حرية تقرير المصير و تحقيق الاستقلال، كما توصي بذلك لوائح و قرارات الأمم المتحدة. و جاء في البيان: "إن الاستقلال الذي ينتج عن استشارة الشعب الجزائري بكيفية حرّة لن يكون مصدرا للفوضى و البؤس، بل أن هذا الاستقلال بالعكس من ذلك، يتوقف عليه كل تقدم حقيقي، و أنه يضمن حرية الأفراد و أمنهم، وهو أخيرا يسهل تشييد المغرب العربي والتعاون الحر مع جميع البلدان". و عليه، فإن فهم الحرية على هذا النحو هو فهم أجرائي، عملي و براغماتي يستفيد من كل ما يمكن أن تحققه الحرية في الآن و المآل، بمعنى أن تقرير المصير حر يرتب أوضاعا سياسية تحكم الطرفين الفرنسي و الجزائري، فضلا على الوضعية الجزائرية بين الأطراف الفاعلة في الحركة الثورية الجزائرية بعد الاستقلال و استعادة السلم. فالحرية و السلم هما اعتباران للشرعية السياسية ولتحصين الوحدة الوطنية من احتمالات خطيرة غير مرتقبة، و من تلاعبات محتملة **مثل** موضوع الصحراء، و النَّعرات الجهوية .

الخاتمة

كانت الثورات المناهضة للاحتلال، طوال القرن التاسع عشر، تجري في غياب مرجع أممي و دولي يعوّل عليه لرفع الظلم و الحيف. لا توجد سياسة أممية و لا سياسة دولية إلا بما يعني أوروبا فقط. فقد كانت السياسة الدولية تعني المركز الأوروبي، و باقي العالم هو مجرد مكمّل و تابع أو امتداد لهذا المركز. كان الاستعمار فارضا ظلاله **على عدد** كبير من البلدان و الشعوب و الأمم، و ليس لهذه الأخيرة أية جهة تعود إليها من أجل انتزاع الحق و إعادة العدل و الإنصاف إلى أصاحبه.

لكن مع نهاية الحرب العالمية الأولى، كل شيء تغير، و بدأت مرحلة هي أروع و أخصب المراحل في تاريخ الإنسانية. ففي الجزائر اجترحت النخبة الأهلية كفاحا و نضالا سياسيا حديثا من أجل نيل و تحقيق مطالب "الشعب" الجزائري التي لم تعد تتوجه بها إلى الحكومة العامة في الجزائر و إلى الإدارة العليا في المتروبول فحسب، كما تفعل في السابق، بل إلى الهيئة الدولية الجديدة، و نقصد عصبة الأمم في جنيف، المرجع العالمي الجديد لحل الخلافات و النزاعات و المشاكل بين الدول، و خاصة المسائل

المتعلقة بالاحتلال و الاستعمار. و مذّاك، 1919، و الحركات الوطنية، إن في الجزائر أو في بقية العالم و البلدان المحتلة تخوض نضالا من أجل استعادة السيادة المفقودة عُنْوة أو البحث عن الاستقلال، و إعادة بناء دول جديدة على مسرح العالم الجديد.

عمدت النخبة الأهلية، التي سوف تبدأ مرحلة وطنية بفضل الخطاب السياسي الذي توكأت عليه حيال الإدارة الاستعمارية الفرنسية أو حيال عصبة الأمم و الأممية الشيوعية أو في المحافل الدولية خاصة منها المناهضة للاستعمار، بروكسيل 1927. فقد تنوعت "الحركات الوطنية" من الإصلاحية إلى الثورية و تباينت نبرة و لهجة خطاباتها فضلا على تنوع مطالبها و منهج عملها بسبب الزخم الجديد في الحياة الوطنية، أي داخل البلاد أو في الحياة الدولية حيث تساندت و تقاطعت و تكاملت السياسة الداخلية مع السياسة الخارجية، أفضت في نهاية التحليل و المطاف، إلى ولوج الاستعمار ، كظاهرة تاريخية، إلى منطقة حرجة جدّا أشَّرت على بداية أفوله. ما بعد الحرب الكبرى، **تم** تأسيس عصبة الأمم و التطبيق المتواصل للنظام الاشتراكي و التطور الهائل الذي شهدته العلوم الإنسانية و الاجتماعية و خاصة في مجال العلوم السياسية و الفكر الإستراتيجي، فإن الحركات الوطنية صارت تبحث بوعي أو بدونه عن نقطة الارتكاز أو القوة المرجعية التي يمكن الاستناد إليها لضمان السبيل إلى الاستقلال و السيادة و التحرير في إطار نظام سياسي، اقتصادي و اجتماعي.

استندت **التنظيمات السياسية الجزائرية** في مطالبها إلى كافة المراجع المتوفرة من فرنسية و دولية و **تفاعلت معها** إلى أن وصلت بعد المؤتمر الإسلامي الأول عام 1936، **ثم وثيقة بيان الشعب الجزائري عام 1943**و أحداث ماي 1945[1]، و الثورة التحريرية **لعام** 1954، بعد كل هذا المسار وصلت مطالب الشعب الجزائري إلى هيئة الأمم المتحدة عام 1955 و صارت تُناقش و تُتَداول على أساس أنها "قضية جزائرية". و بداية من هذا التاريخ أضحت الأمم المتحدة هي المرجع الدولي للقضية الجزائرية و منها ارتقى نشاط جبهة التحرير الوطني إلى السياسة الدولية و إلى العمل الدبلوماسي. فقد واتت جبهة التحرير، فرصة تاريخية من أجل مجايلة العمل الثوري المسلح في الداخل مع النشاط الدبلوماسي و الدولي في الخارج، و صارت النشاطات من التكاثف و التلازم العلاقة بينهما أنه يصعب فصم عراها. أما عام 1958، في يوم 19 سبتمبر منه الذي أعلن فيه تأسيس و تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية

[1] وقعت هذه الأحداث في شهر ماي 1945، و تاريخ نهاية الحرب العالمية الثانية التي خرج فيها أنصار السلام في العالم لكي يحتفلوا بدحر النازية و الفاشية. خلاف ذلك وقع في الجزائر حيث ارتكب النظام الاستعماري الفرنسي أكبر جريمة في حق السكان ، قتل منهم اللآلاف، جريرتهم أنهم خرجوا يحتفلون في مدن مثل قالمة خراطة و سطيف ..و فضاعة الأحداث و ضراوته هي التي أشرت لاحقا على التفكير في حرب مسلحة تنهي النظام الاستعماري برمته من الجزائر.

الجزائرية، فأردفت الثورة الجزائرية إلى عملها العمل الدبلوماسي و خاضت غماره بتجَلّد و تصميم و رباطة جأش لا تقل عن الكفاح المسلح و الفدائي في الداخل و في فرنسا.

و في التحليل التاريخي، يمكن أن نستنتج أن وصول القضية الجزائرية إلى الهيئة الأممية لم يكن محض صدفة و لا منة من التاريخ.. بل إصرار لازم الحركة الوطنية الجزائرية، ثم قيادة جبهة التحرير الوطني و بعدها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لخوض معركة مصيرية توفرت كل أسبابها الداخلية و الخارجية، من أجل أن ينتهي هذا النضال إلى تقرير المصير و الاستقلال. و نفس التحليل يقودنا إلى تسجيل قيمة و أهمية القضية الجزائرية في المحفل الدولي و تأثيرها على تطوّر الحياة الدولية لصالح مبدأ تقرير مصير الشعوب التي تئن تحت وطأة الاحتلال من أجل افتكاك الحرية و الاستقلال أو ما كان يعرف بمرحلة تصفية الاستعمار . فهذا الوجه من التحليل لا يتعلق فقط بتطور القضية الوطنية الجزائرية بقدر ما يتعلق أيضا بتغير و تحوّل مجرى التاريخ الإنساني عندما تثبت و تدلل جبهة التحرير الوطني من خلال ثورتها، أن اعتماد مسار التحرر بمفاهيم و معاني العصر الحديث يفضي إلى نفس النتائج التي شاهدتها أوروبا عندما خاضت ثورات ضد أنظمتها المستبدة و شَرَعت في بناء المؤسسات على أساس من العدالة و الحرية و الديمقراطية. فقد كُتب على الحركات الوطنية و خاصة جبهة التحرير أن تعدّل مسار التاريخ الإنساني إلى صالح الشعوب في الحرية و المساواة و الاستقلال، و هو المسار الذي حاولت الدول الاستعماريةأن تنحرف به على غير غاية التاريخ في مدلوله الكبير عندما يعني مصير العالم كله، و ليس المركز الغربي فقط.

حاولنا في هذا البحث أن نتتبع الشق السياسي و الدبلوماسي في تاريخ الحركة الوطنية و الثورة الجزائرية المسلحة. و كيف انتقلت من مسألة أهلية إلى قضية جزائرية تواجه بها السلطة الإستعمارية أمام الأمم المتحدة، سعيا منها إلى استخلاص الشرعية الدولية التي أضحت أحد الاعتبارات الضرورية التي يقوم عليها المجتمع الدولي الآيل إلى التشكل. و مفهوم الشرعية الدولية، كما ورد في ميثاق الأمم المتحدة يتجاوز الدولة الفرنسية و الدول الاستعمارية برمتها. فالشرعية الدولية تتكامل مع الشرعية الوطنية و تستوحي من مفهومي العدل و الإنصاف الفلسفي و الأخلاقي لكي تسري على كافة شعوب الأرض التي تؤمن بمبادئ الأمم المتحدة و فكرة العدالة الدولية.

أخيرا، و ليس آخرا، يفضي بنا التحليل التاريخي لموضوع القضية الجزائرية في الأمم المتحدة إلى ايلاء الاعتبار الكبير لما تطوّرت إليه الدبلوماسية الدولية التي لم تتوجه إلى توسع نطاق مجالات التحرر و السيادة و الاستقلال، بل أيضا إلى انهيار منظومة الاستعمار ذاته من داخله، و إعادة النظر في التاريخ

السياسي للغرب الاستعمار ي.فعندما يرتقي الخطاب السياسي لدى الشعوب المناهضة للاستعمار و يصل إلى الوضوح و يتمكن من الإفصاح عن مطالب الشعوب **التواقة** إلى استعادة السيادة أو الحصول على الاستقلال أو إعادة بناء النظام السياسي... إلى غير ذلك من الأنظمة التي يوفرها تاريخ القرن العشرين، فمعنى ذلك، أن هذا الخطاب صار يتبوأ المكانة التي تليق به لكي يقف كندٍّ و خصم يضاهي المستعمر و يصل إلى افتكاك الحق منه معتمدا على المرجعية الدولية. و بمعنى أوضح، إن القدرة على إبداء المطالب في صياغة مُحْكمة من الخطاب السياسي، معركة فكرية و سياسية و دبلوماسية لا تقل شأنا عن الكفاح الثوري و المسلح، تُمَكّن صاحبها من إقناع الرأي الدولي لما تتطلع إليه و تريده الحركات التحررية في العالم. وفي هذا الجانب استطاعت جبهة التحرير الوطني أن تصل إلى الحق في تقرير المصير و الاستقلال عبر النضال السياسي الذي اعتمد على نفس المفردات و المفاهيم و القاموس السياسي الذي أراد المستعمر أن يَتَسَتَّر عليه حيال البلدان المُحْتَلة، ويمنع عنها تبني الخطاب السياسي الحديث و المعاصر **و يمنعها من التفكير من خلال مفاهيمه و معانيه. و لعّل الذي عجّل بسقوط الاستعمار هو قدرة الوفد الجزائري** على التعاطي مع القضية الجزائرية بنفس اللغة التي يتحدث بها الوفد الفرنسي في مجالس و أروقة الأمم المتحدة التي اعتمدت اللغة الفرنسية كلغة رسمية لها.

نحن اليوم نقف على مسافة **زمنية** من تاريخ تسجيل القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، نستطيع أن نكتب تاريخ الجزائر السياسي و الدبلوماسي في إرهاصته الأولى فضلا على التاريخ الثوري المسلح، كما أننا نستطيع أن نؤرخ للمؤسسة الأممية التي تطورت من خلال القضايا و المسائل التي كانت تعترضها و تعرض لها من خلال المداولات و المناقشات التي كانت تتم في أروقتها و مجالسها و كل ما يجري هو تطوّر للخطاب الأممي في سياق تكثف العلاقات الدولية و التحديد لمفهوم الشرعية الدولية و العدالة و فكرة المجتمع الدولي الذي يجب أن يخضع لمعايير و شروط السياسة الدولية كما تتبلور و تتطور في الهيئة الأممية و الهيئات التابعة لها. إن الهيئة الأممية التي يحكمها ميثاق صدر باسم شعوب العالم. **تعيّن على الهيئة الأممية أن تتشكّل** من رحم الصراعات الدولية و الإقليمية و الوطنية. فلم يكن إصدار القرارات المناسبة سواء على مستوى الجمعية العامة أو مجلس الأمن بالأمر الهين، بل كثيرا ما كانت الهيئة ذاتها عرضة لإعادة النظر و في موضع الإتهام بسبب قراراتها و تصرفاتها التي لم تكن محل إجماع بل متحيزة و غير منصفة، و كثيرا ما كانت تظهر خلافاتها العميقة في مجلس الأمن.

إن الصراع الفرنسي- الجزائري على صعيد الهيئة الأممية هو صراع بين طرف يريد أن يتمسك بالوضع الاستعمار ي، و طرف يريد أن يتحرر من الاستعمار و يشق لنفسه و لغيره مرحلة جديدة هي مرحلة تصفية الاستعمار ، و من ثم رمي الاستعمار إلى التاريخ الأسود الذي لن يأسف عليه أحد مثله مثل النظام العبودي- الإقطاعي الذي توارى دون رجعة.

الملاحق

الدورة العاشرة : 20سبتمبر 1955

رئيس الجمعية العامة : السيد جوزي مازاM. José Maza(الشيلي)

رئيس اللجنة الأولى : السير ليسلي مينروSir Leslie Munro (نيو زيلاندة الجديدة)

القرار رقم 909 (X)

الجمعية العامة،

قررت عدم متابعة في جدول أعمالها "المسألة الجزائرية"، و بالتالي عدم توليها لهذه النقطة في جدول أعمالها للدورة العاشرة.

الجلسة العلنية رقم 548

25 نوفمبر 1955

الجمعية العامة، الوثائق الرسمية

الملحق رقم 19 (A-3116)

الدورة الحادية عشر: 12 نوفمبر 1956 – 18 مارس 1957

رئيس الجمعية العامة : الأمير وان واتايايكون (تايلاندا)

رئيس اللجنة الأولى : السيد فيكتور بلوند (البيرو)

I مشروع قرار مقدم إلى اللجة الأولى من قبل

1) الجمعية العامة، اللجنة الأولى165 A-G 1-L : أفغانستان، العربية السعودية، بيرمانيا، سيلان، مصر، اندونيسيا، العراق، إيران، الأردن،لبنان، ليبيا، المغرب، النيبال، الباكستان، السودان، سورية، تونس، اليمن.

الجمعية العامة،

اعتبارا للوضع في الجزائر،و ما يسوده من نزاعات و اضطرابات الذي تسببت في معاناة إنسانية كبيرة و في خلخلة النظام بين الأمم (39P,26C, 7A)

اعترافا للشعب الجزائري بممارسة حقه في تقرير مصيره وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ,(36P, 27C 14A)

أ- ترجو الجانب الفرنسي إلى تلبية رغبة الشعب الجزائري في ممارسة حقه الأساسي في تقرير مصيره (33P, 34C, 10 A)

ب- تدعو فرنسا و الشعب الجزائري إلى البدء الفوري في مفاوضات فورية من أجل وقف أعمال العنف و تسوية سلمية للخلافات بينهما وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

ت- ترجو من الأمين العام أن يساعد الأطراف المتنازعة إلى مباشرة مفاوضات و إعداد تقرير بذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية عشر.

ملاحظة : سحب هذا المشروع بعد ما تم رفق الفقرة 1

2) A-C 1-L 166الفيليبين، تايلاند، اليابان.

الجمعية العامة،

اعتبارا للوضع في الجزائر، و ما يخلفه من معاناة إنسانية شديدة بسبب الاضطرابات و ضياع في الأرواح (42P, 18C, 17A)

تقديرا بأن الوضعية غير المرضية التي تسود الجزائر في الوقت الراهن، يمكن تسويتها بفضل تضافر الجهود المشتركة بين فرنسا و الشعب الجزائري من أجل إيجاد حل منصف وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة (37P, 25C, 15A)

تعبر عن أملها في أن تبذل فرنسا و الشعب الجزائري مزيدا من الجهد عبر المفاوضات المناسبة، بقصد وضع حدٍّ لإراقة الدماء و الوصول إلى تسوية سلمية للصعوبات القائمة (37P, 23C, 15A).

3) A-C 1-L 167: الأرجنتين، البرازيل، كوبا، إيطاليا، البيرو، جمهورية الدومينيك

الجمعية العامة: قرار 1012 (XI)

مشروع توافق قدمته: الأطراف المشتركة التي صاغت مشروع A-C 1-L 166و مشروع A-C 1-L 167، أي الدول التالية:

1 اليابان، الفيليبين، تايلاند،

2 الأرجنتين، البرازيل، كوبا، ايطاليا، البيرو، جمهورية الدومينيك.

تبنت بالإجماع

الجمعية العامة،

بعد الاستماع تصريحات الوفود المختلفة و مناقشة " المسألة الجزائرية"،

اعتبارا للوضع في الجزائر الذي يتسبب في معاناة شديدة و فقدان في الأرواح،

تَعْرب عن أملها، عن إيجاد حل سلمي و ديمقراطي و عادل، في كنف من روح التعاون و ذلك عبر وسائل مناسبة وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

الجلسة العلنية رقم 654

15 فيفري 1957

الجمعية العامة، الوثائق الرسمية

الدورة الحادية عشر، الملحق رقم 17 (A-3 572)

الدورة الثانية عشر: 17 سبتمبر – 14 ديسمبر 1957

رئيس الجمعية العامة : السير ليسلي مينرو (نيوزلندة)

رئيس اللجة الأولى : السيد زلال عبده (إيران)

I– مشاريع قرارات أو تعديلات التي قدّمت في اللجة الأولى

1) A-C 1-L 194 : أفغانستان، العربية السعودية، برمانيا، سيلان، مصر، غانا، اندونيسيا، العراق، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، النيبال، السودان، سورية، تونس، اليمن.

الجمعية العامة،

بعد مناقشة "المسألة الجزائرية"،

و تذكيرا بقرارها 1012 (XI) المؤرخ في 15 فيفري 1957،

تتأسف لعدم تحقق الأمل الذي كان معلقا على هذا القرار،

تعترف بأن مبدأ تقرير المصير قابل التطبيق على الشعب الجزائري،

و تسجّل بأن الوضع في الجزائر لا يزال يسبب المعاناة الشديدة و خسائر في الأرواح البشرية،

تطالب بإجراء مفاوضات بقصد الوصول إلى حل يتماشى مع مبادئ و أهداف ميثاق الأمم المتحدة.

2) A-C 1-L 195: الأرجنتين، البرازيل، كوبا، اسبانيا، ايطاليا، البيرو، جمهورية الدومينيك.

الجمعية العامة،

بعد الاستماع إلى التصريحات المختلفة لمختلف الوفود و مناقشة "المسألة الجزائرية"،

اعتبارا إلى أن الوضع في الجزائر لا يزال يسبب معاناة شديدة و خسائر في الأرواح البشرية،

تسجّل بعض المحاولات لتسوية المشكلة عبر المساعي الحميدة لقادة الدول أو عبر المبادرات التشريعية في فرنسا، و هي المحاولات التي تم إشعار الجمعية بها،تعبّرمن جديد عن أملها في حل سلمي ديمقراطي و عادل، يتم الوصول إليه، في إطار من روح التعاون، عبر الوسائل الملائمة و وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

3) A-C 1-L 196: تعديلات تقدمت بها كندا، ايرلندا، و النرويج، على الفقرة ما قبل الأخيرة للديباجة و البند الوحيد لمشروع قرار A-C 1-L 194 الموالي.

أ- اعترافا بأن الجزائر تتوجه إلى تحديد مستقبلها بالطرق الديمقراطية،

ب- تقترح إجراء محادثات فعلية ترمي إلى وضع حد للاضطرابات القائمة و إلى الوصول إلى حل يتماشى مع مبادئ و أهداف ميثاق الأمم المتحدة.

تم التصويت على هذه التعديلات ب37 صوتا نعم، 36 لا، 7 امتناع.

ملاحظة: مشروع قرار A-C 1-L 196، تم التصويت عليه ب37 نعم، 37 لا، و امتنع عن التصويت 6، و بعد أن تم تعديل هذا المشروع قرار بالتعديلات A-C 1-L 196 التي صودق عليها كأولية، تم التخلي عنه من قبل أصحابه.

أما في ما يتعلق بأصحاب مشروع A-C 1-L 195، فقد صرّحوا بعد الإلحاح عليه في تصويت في أول لجنة.

II الجمعية العامة. قرار 1184 (XII)

قرار توافقي قدمه، في جلسة علنية كل من : الأرجنتين، البرازيل، كوبا، جمهورية الدومينيك، الهند، إيران، ايرلندا، إيطاليا، اليابان، المكسيك، النرويج، البيرو، اسبانيا، تايلاند.

الجمعية العامة،

بعد مناقشة "المسألة الجزائرية"،

تذكيرا بقرارها 1012 (XII) 15 فيفري 1957،

1) تعبّر من جديد عن إنشغالها عما هو عليه الوضع في الجزائر،
2) تُعرب عن ارتياحها لكافة المساعي الحميدة التي تقدم بها صاحب السمو ملك المغرب و فخامةرئيس الجمهورية التونسية
3) تُعرب عن أملها، في إطار من روح التعاون الجدّي، في بدء محادثات، و التماس كافة الوسائل المناسبة، من أجل الوصول إلى حل يتماشى مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

الجلسة العلنية 72610 ديسمبر 1957

الدورة الثالثة عشر : 16 سبتمبر – 13 ديسمبر 1958

رئيس الجمعية العامة : **السيد** شارل ملك (لبنان)

رئيس اللجنة الأولى: السيد ميغييل أوركاM. Miguel Urquia (السلفادور)

مشاريع قرارات أو تعديلات المُقَدَّمة إلى اللجنة الأولى

1) A-C 1-L 232: أفغانستان، العربية السعودية، برمانيا، سيلان، غانا، اندونيسيا، العراق، الأردن، ليبيريا، ليبيا، المغرب، النيبال، الجمهورية العربية المتحدة، السودان، تونس، اليمن.

الجمعية العامة،

بعد مناقشتها ل"المسألة الجزائرية"

تذكيرا بقرارها رقم 1012 (XII) 15 فيفري 1957 الذي عبّرت فيه الجمعية العامة عن أملها في إيجاد حل سلمي و ديمقراطي و عادل بالوسائل المناسبة و وفقا لميثاق مبادئ الأمم المتحدة،

تذكيرا أيضا بقرارها 1184 (XII) بتاريخ 10 ديسمبر 1957، حيث عبّرت فيه الجمعية العامة عن رجائها في الشروع في محادثات، و إلتماس وسائل مناسبة بقصد الوصول إلى حل يتماشى مع أهداف و مبادئ ميثاق الأمم المتحدة،

اعترافا بحق الشعب الجزائري في الاستقلال(39P, 15C, 23A)،

منشغلة تماما بالحرب المستمرة في الجزائر (55P, 7C, 17A)،

اعتبارا للوضعية الراهنة في الجزائر التي تشكل تهديدا للسلام و الأمن الدوليين (47P, 9C, 20A)،

و تسجّل استعداد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لفتح مفاوضات مع الحكومة الفرنسية(32P, 30C, 18A)،

توصي بإجراء حالا مفاوضات بين الطرفين المعنيين (36P,18C, 25A)، بقصد الوصول إلى حل يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة.

2) A-C 1-L 233: تعديل هايتي على الفقرتين الرابعة و السابعة من ديباجة المشروع A-C 1-L 232 الوارد أسفله،

أ) اعترافا، و بموجب الفقرة الثانية من المادة الأولى من الميثاق، بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه،

ب) تسجل بأن الحكومة الفرنسية من جهة و القادة الجزائريين لحركة التحرير من جهة أخرى عبَّرا عن رغبتهما في الشروع في المفاوضات،

تنويه – بعد رفض التعديل الأول ب48 صوتا مقابل 13 صوتا و امتناع 19 صوتا، صرّح ممثل هايتي أنه لن يشدد على عرض التعديل الثاني على التصويت.

عندئذ تم التصويت على المشروع A-C 1 L 232الذي لم يعدّل و الذي وافق عليه 32 صوتا ضد 18 صوتا و امتنع عن التصويت عليه 30 دولة.

II الجمعية العامة

في جلستها العلنية رقم 792، بتاريخ 13 ديسمبر 1958، أبدت الجمعية العامة رأيها في مشروع القرار المقدم من قبل اللجنة الأولى في تقريرها (A-4075). و لأنه لم يحظ بأغلبية الثلثين فلم يتم الموافقة على مشروع القرار.

الدورة الرابعة عشر: 15 سبتمبر – 13 ديسمبر 1959

رئيس الجمعية العامة : السيد فيكتور أندري بلواندM. Victor André Belaunde، (البيرو)

رئيس اللجنة الأولى : السيد بلانزماتشM. PlanzMatsh (النسما)

I مشروع قرار A-C 1-L 246

قدمته إلى اللجنة الأولي : أفغانستان، العربية السعودية، برمانيا، سيلان، إثيوبيا، غانا، غينيا، الهند، اندونيسيا، العراق، الأردن، لبنان، ليبيريا، ليبيا، ماليزيا، المغرب، النيبال، باكستان، الجمهورية العربية المتحدة، السودان، تونس، اليمن.

الجمعية العامة،

بعد مناقشة "المسألة الجزائرية"، (59P, 4C, 18A)،

تذكيرا بقرارها رقم 1012 (XI) بتاريخ 15 فيفري 1957 الذي أعربت من خلاله عن أملها في إيجاد حل سلمي، ديمقراطي و عادل بالوسائل الملائمة، و تماشيا مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة (59P, 4C, 18A)،

و تذكيرا أيضا بقرارها 1184 (XII) بتاريخ 10 ديسمبر 1957، الذي أعربت من خلاله عن أملها في بدء المباحثات و استخدام وسائل أخرى من أجل الوصول إلى حل يتوافق مع أهداف و مبادئ ميثاق الأمم المتحدة (59P, 4C, 18A)،

تذكيرا بالمادة الأولى، الفقرة الثانية، من ميثاق الأمم المتحدة (59P, 3C, 19A)،

و اعترافا بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره (61P,1C 49A)،

منشغلة جدّا باستمرار الأعمال العدائية في الجزائر 58P, 3C, 20

اعتبارا أن الوضع الراهن في الجزائر يمثل تهديدا للسلام و الأمن الدوليين

تسجّل ارتياحها لقبول الطرفيين المعنيين31A ,14 ,36P حق تقرير المصير كأساس لحل المشكلة الجزائرية 38P, 14C, 31A

تطلب حالا من الطرفين المعنيين إجراء محادثات من أجل تحديد الشروط الضرورية لوضع حيز التنفيذ، و بالقدر الممكن، حق الشعب الجزائري في تقرير المصير، بما في ذلك شروط وقف القتال ,38P 26C, 17A

ملاحظة– تم تبني التصويت على مجموع القرار ب38 صوتا بنعم و 26 صوتا بلا و ب17 امتناع عن التصويت. و لخشيتها من أن لا يحظى هذا القرار بالأغلبية المرجوة 3/2 في الجمعية العامة، فقد تم تركه لصالح مشروع آخر، الوارد لاحقا،و الذي قدمه ممثل الباكستان مباشرة إلى الجمعية العامة.

II- الجمعية العامة. مشروع قرار 276 A-L

مقدم من قبل الباكستان.

الجمعية العامة،

بعد مناقشتها "للمسألة الجزائرية"(55P, 3C, 21A)

تذكيرا بقرارها 1012 (XI) المؤرخ في 15 فيفري 1957، الذي أَعربت من خلاله عن أملها في إيجاد حل سلمي، ديمقراطي و عادل بالوسائل المناسبة وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة 55P, 3C, 22A

تذكيرا أيضا بقرارها XII1084)(المؤرخ في 10 ديسمبر 1957 الذي أعربت من خلاله عن أملها في بدء المحادثات، و في التماس وسائل أخرى مناسبة بقصد الوصول إلى حل يتوافق مع أهداف و مبادئ ميثاق الأمم المتحدة55P, 4C, 21A

تذكيرا بالمادة الأولى الفقرة الثانية لميثاق الأمم المتحدة 23P, 2C, 25A

و منشغلة جدّا بمواصلة الأعمال العدائية في الجزائر 56P, 2C, 22A

تعترف بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير 58P, 1C, 21A

تطلب حالا بإجراء مباحثات بقصد الوصول إلى حل سلمي، على أساس الحق في تقرير المصير وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة40P, 16C, 25A

ملاحظة – بسبب عدم حصول هذا القرار على أغلبية 3/2 فلم يتم الموافقة عليه.

الدورة الخامسة عشر: 20 سبتمبر – 20 ديسمبر 1960

رئيس الجمعية العامة : السيد فريدريك ش. بولوندM. Frédérivk H. Boland، (ايرلندا)

رئيس اللجنة الأولى : السير كلود كوريا Sir Claude Corea (سيلان)،

قرار (XI) 1575

قدمته: أفغانستان، العربية السعودية، برمانيا، سيلان، إثيوبيا، غانا، غينيا، الهند، اندونيسيا، العراق، الأردن، لبنان، ليبيريا، ليبيا، المالي، المغرب، النيبال، نيجيريا، باكستان، الجمهورية العربية المتحدة، السودان، تونس، اليمن.

الجمعية العامة،

بعد مناقشة "المسألة الجزائرية"، (59P, 4C, 18A)،

تذكيرا بقرارها رقم 1012 (XI) بتاريخ 15 فيفري 1957 الذي أعربت من خلاله عن أملها في إيجاد حل سلمي، ديمقراطي و عادل بالوسائل الملائمة، و تماشيا مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة،

و تذكيرا أيضا بقرارها 1184 (XII) بتاريخ 10 ديسمبر 1957، الذي أعربت من خلاله عن أملها في بدء المباحثات و استخدام وسائل أخرى من أجل الوصول إلى حل يتوافق مع أهداف و مبادئ ميثاق الأمم المتحدة،

تتأسف عن أن المحادثات كما جاءت في القرار 1184 (XII)، لم تتم،

تذكيرا بالمادة الأولى، الفقرة الثانية، من ميثاق الأمم المتحدة (59P, 3C, 19A)،

منشغلة جدّا باستمرار الأعمال العدائية في الجزائر 58P, 3C, 20

اعتبارا أن الوضع الراهن في الجزائر يمثل تهديدا للسلام و الأمن الدوليين

تذكيرا بقرارها 1495 (XV) بتاريخ 17 أكتوبر 1960، الذي طلبت من خلاله اتخاذ فورا التدابير البناءة بشأن المشاكل المستعجلة التي تمس السلام في العالم،

تسجّل ارتياحها لقبول الطرفيين المعنيين(36P, 14, 31A)حق تقرير المصير كأساس لحل المشكلة الجزائرية(38P, 14C, 31A)

اعترافا بالرغبة الشديدة بتعلق كل الشعوب بالحرية و للدور الحاسم لهذه الشعوب في ارتياد الاستقلال،

و على قناعة بأن كافة الشعوب لها الحق الكامل في الحرية، و في ممارسة سيادتها، و في سلامة التراب الوطني،

(تم التصويت على الديباجة ب80 صوتا مقابل 0 ضد و 13 امتناعا)

1) تعترف بحق الشعب الجزائري بحرية تقرير المصير و ب الاستقلال (83P, 0C, 10A)
2) تعترف بالضرورة الملحة لتوفير ضمانات مناسبة و فعلية لتأمين بأن الحق في حرية تقرير المصير، يجب أن توضع حيز التنفيذ بشكل ناجح و عادل على أساس من احترام الوحدة و الحرمة الترابيتين للجزائر.
3) كما تعترف أيضا بأن منظمة الأمم المتحدة تتحمّل مسئولية المساهمة في تنفيذ هذا الحق بشكل ناجح و عادل (70P, 10C, 14A)

ملاحظة: في اللجنة الأولى، تضمّن مشروع القرار فقرة رابعة يمكن قراءتها على النحو التالي:

4) تقرر بأنه سوف يجرى استفتاء في الجزائر، ينظم، و يراقب من قبل منظمة الأمم المتحدة، و الذي من خلاله يحدد الشعب الجزائري بحرية مصير بلده برمته.

حازت هذه الفقرة على 38 صوتاً فقط و 33 صوت ضد و امتناع 23 صوتاً. بينما حاز النص الكامل، بما في ذلك الفقرة الرابعة، على 47 صوتا، ضد 20 صوتا و امتنع 28 صوتا.

في الجمعية العامة، قُدّما تعدلان:

أ) من طرف قبرص – الوثيقة (A-L 333)و تضمنت التعديل التالي:

توصي، تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة، العبارات أدناه الواردة في الفقرة الرابعة من النص، أي:

تقرر، ... تنظم، تراقب، تسهر.

تعديل لم يُوَافق عليه لعدم حصوله على أغلبية 3/2، فلم يحظ إلا ب52 صوتا، 27 ضد و 17 امتناع عن التصويت،

ب) وثيقة قدّمها(A-L 334) (أحدى عشر بلدا من مجموعة برازافيل: الكامرون، الكونغو برازافيل، ساحل العاج، الداهومي، الغابون، فولتا العليا، مدغشقر، النيجر، جمهورية أفريقيا الوسطى، السنغال، تشاد):

القسم الأول: تدعو الأطراف المعنية إلى السعي فورا إلى مفاوضات غير مُسْبقة و غير حصرية، تتضمن وقف إطلاق النار، و شروط تنظيم استفتاء حول تقرير المصير، بما في ذلك الضمانات المتبادلة بين الأطراف المعنية و ضمانات النظام الدولي؛

القسم الثاني: توصي، بقصد تيسير الاتصالات و إجراء المحادثات، إنشاء لجنة دولية خاصة، تحدد التشكيلة و يعين أعضاؤها بالاتفاق مع الأطراف المعنية بالنزاع.

تم رفض هذين القسمين على التوالي: ب39 صوتا ضد، 31 صوتا نعم، و 25 امتنع عن التصويت، هذا من جهة، أما من جهة أخرى، فقد صوت 39ضد، و 22 نعم و 16 امتنع عن التصويت.

ملاحظة: عندما عُرِضَت الفقرة الرابعة من نص المشروع الموافق عليه في أول جلسة، لم يحصل إلا على 40 صوتا ضد، و 40 صوبا نعم، 16 امتنع عن التصويت. و لأن هذه الفقرة لم تنل أغلبية 3/2، فقد تم رفضها.

الدورة السادسة عشر: 19 سبتمبر 1961- 23 فيفري 1962

رئيس الجمعية العامة: السيد منجي سليم (تونس)

رئيس اللجنة الأولى: السيد ماريو أماديوMario Amadéo (الأرجنتين)

قرار 1724 (XV)

المقدم من طرف: أفغانستان، ماليزيا، غانا، العربية السعودية، برمانيا، كمبوديا، سيلان، الكونغو ليوبودفيل، قبرص، إثيوبيا، فولتا العليا، الهند، اندونيسيا، العراق، الأردن، لبنان، ليبيريا، ليبيا، مالي، المغرب، موريتانيا، النيبال، نيجيريا، باكستان، الجمهورية العربية المتحدة، السنغال، سيراليون، الصومال، السودان، سورية، تانجنيقا، تونس، اليمن.

الجمعية العامة، بعد مناقشتها "للمسألة الجزائرية"،

تذكيرا بقرارها (XV1514) بتاريخ 14 ديسمبر1960، الذي صرحت من خلاله ضرورة وضع حد بسرعة و بلا شروط للاستعمار في كافة أشكاله و مظاهره،

تذكيرا أيضا، بقرارها(XV1573) بتاريخ 19 ديسمبر 1960، الذي اعترفت بموجبه بحق الشعب الجزائري في حرية تقرير مصيره و في الاستقلال، و في الضرورة الملحة لوضع ضمانات مناسبة و فعّالة من أجل تأمين أن الحق في حرية تقرير المصير يجد طريقه إلى التنفيذ بكل نجاح و عدل، و على أساس احترام الوحدة الترابية للجزائر و حرمتها، و أن منظمة الأمم المتحدة لها أيضا مسئولية المساهمة في أن هذا الحق ينفذ بنجاح و عدل.

منشغلة جدّا باستمرار الحرب في الجزائر،

تسجّل بأن الطرفين المعنيين أبديا استعدادهما للبحث عن حل تفاوضي و سلمي على أساس من حق الشعب الجزائري في حرية تقرير المصير و في الاستقلال،

تتأسف لتعليق المفاوضات التي شرعت فيها كل من الحكومة الفرنسية و الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية،

تدعو الطرفين إلى استئناف المفاوضات من أجل وضع حيز التنفيذ حق الشعب الجزائري في حرية تقرير المصير و في الاستقلال، في إطار من احترام الوحدة و الحرمة الترابية الجزائرية.

القضية الجزائرية في الأمم المتحدة و في الحياة الدولية

بيبلوغرافيا منتقاة

بشري أحمد، **الثورة الجزائرية والجامعة العربية**، الجزائر،منشورة ثالة، 2009.

بن حمودة بوعلام، **الثورة الجزائرية**، الجزائر، دار النعمان، 2012.

بوضربة عمر، **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية: سبتمبر 1958، جانفي 1960**،الجزائر، دار الحكمة، 2010.

بومالي أحسن، **استراتيجيا الثورة في مرحلتها الأولى: 1954-1962**، الجزائر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1985.

دبش إسماعيل، **السياسة العربية و المواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962**، دار هومة، الجزائر، 2009.

الرّفاعي محمد علي، **الجامعة العربية و قضايا التحرير**، القاهرة،الشركة المصرية للطبع و النشر، 1971.

صغير مريم، **المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954-1962**، دار الحكمة، الجزائر، 2009.

المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر، **القضية الجزائرية في الأمم المتحدة 1957-1958**، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، الجزائر،وزارة المجاهدين. الجزائر.

المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر، **الدبلوماسية الجزائرية من 1830-1962**، الجزائر، وزارة المجاهدين، 1998.

المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، **الدعم العربي للثورة**، الجزائر، وزارة المجاهدين، 2007.

يحى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين، دار البصائر، الجزائر، 2008.

يحى بوعزيز، **محتويات اتفاقيات افيان 18 مارس 1962**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد.

Aron Raymond, *paix et guerre entre les nations*, Paris,Calmann-Lévy, 1966.

Aron Raymond, *la tragédie algérienne*, Paris, Plon, 1957.

Aron Raymond, *l'Algérie et la République*, Paris,Plon, 1958.

Bedjaoui Mohammed, *la Révolution algérienne et le droit*, Bruxelles,Editions de l'Association internationale des juristes démocrates, , 1961.

Bérenguer Alfredabbé, *un curé d'Algérie en Amérique latine*, Alger ,SNED, 1966

Borella François, *l'évolution politique et juridique de l'Union française depuis 1946*, Paris,Librairie générale de droit et de jurisprudence, 1958.

Boutros-Ghali Boutros, *le mouvement afro-asiatique*, PUF, Paris, 1968.

Charpentier Jean, *La reconnaissance internationale et l'évolution du droit des gens*, Paris,Pedone, 1956.

Favrod Charles-Henri, *le FLN et l'Algérie*, Plon, 1962.

Harbi Mohammed et Meynier Gilbert, *le FLN documents et histoire 1954-1962*, Alger,Casbah Editions, , 2004.

El MachatSamya, *les Etats-Unis et l'Algérie. De la méconnaissance à la reconnaissance*, (1954-1962), Paris,l'Harmattan, , 1996.

Mameri Khalifa, *les nations Unies face à la « question algérienne »*,(1954-1962), SNED, Alger.

Oppermann Thomas, *le problème algérien*, Paris, François Maspero, 1961.

Savary Alain, *nationalisme algérien et grandeur française*, Plon, Paris, 1962.

Charpentier Jean, « la reconnaissance internationale du GPRA », AFDI, 1959.

Fischer Georges, « la décolonisation et le rôle des traités et des constitutions », AFDI, 1962.

Flory Maurice, « Algérie et droit international », AFDI, 1959.

Flory Maurice, « Algérie algérienne et droit international », AFDI, 1960.

Flory Maurice, « la fin de la souveraineté française en Algérie », AFDI, 1962

Charpentier Jean, « la France et le GPRA », AFDI, 1961

Rousseau Charles, "l'indépendance de l'Etat dans l'ordre international", RFDI, t.73, 1948.